

الأنموذج في بحث الاستعارة

تأليف : محي الدين الكافيجي

(٥٧٨٨ - ٥٨٧٩ هـ)

دراسة وتحقيق :

الدكتور عثمان موافي

مقدمة

الكافيجي وآثاره العلمية

مؤلف هذا الأنموذج ، هو أبو عبد الله محي الدين ، محمد بن سليمان ابن سعيد ، بن مسعود المحيوي ، والملقب بالكافيجي ، نسبة إلى كافية ابن الحاجب في النحو (١) ، الذي اشتهر بكثرة قراءته وتدرسه لها .

وهو تركي الأصل ، فقد ولد ونشأ في كوك جاكى (٢) ، من أعمال صروخان ، في بلاد الأناضول ، سنة ثمان وثمانين وسبعمائة (٣) (٥٧٨٨ هـ)

وقد دفعه الشغف العلمي ، إلى أن يجوب البلدان الإسلامية ، المحاورة لمسقط رأسه في الأناضول ، وفارس ، وبلاد التتر ، باحثاً عن العلم والعلماء وتحقق له ما أراد ، واستطاع أن يلتقى بكثير من علماء عصره الأجلاء ، في المشرق الإسلامي ، ويعترف العلم من مناهلهم العذبة ، كالشمس الفضي

(١) بزيادة جيم على طريقة اللغة التركية في النسب ، وهي تعادل ياء النسب في العربية . انظر الضوء اللامع للسخاوي ج ٢ ص ٢٥٩ ط : القدس .

(٢) روزنتال علم التاريخ عند المسلمين ص ٣١٨ الترجمة العربية . ط المنى ببغداد .

(٣) السيوطي - بغية الوعاة ص ٤٨ ط : الحلانجي ، وانظر كذلك : شذرات الذهب

الذهب لابن العماد ج ٧ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

والبرهان حيدرة أحد تلامذة التفتازاني ، والشيخ واجد ، وابن فرشته شارح المجمع ، وعبد الواحد الكوتائي ، (١) وغيرهم من جلة علماء عصره الأفاضل .

ولا شك أن اتصاله بهؤلاء العلماء الكبار في عصره ، وتلمذته عليهم ، قد أمده بيزاد علمي وفير ، أعده فيما بعد ، لأن يكون حجة ، في كثير من فروع العلم والمعرفة بعامه ، والثقافة الإسلامية والعربية بوجه خاص . وقد لاحظ ذلك ، بعض تلامذته ومعاصريه ، فهذا السيوطي أحد تلامذته ، يقول عنه (وكان الشيخ ، إماما في المعقولات كلها ، والكلام وأصول الفقه ، والجدل والمنطق ، والفلسفة والهيئة ، بحيث لا يشق أحد غباره ، في شيء من هذه العلوم . وله اليد الحسنة ، في التفسير وعلوم الحديث) . (٢)

وإذا كان السيوطي أحد تلامذته المعجبين به ، ورأيه فيه ، قد يكون أقرب إلى الذاتية منه إلى الموضوعية ، فهناك رأي معاصر آخر ، وهو السخاوي الذي لم يكن ينظر إليه هذه النظرة ، وكان كما تشير كتب تراجم أعيان هذا العصر ، نداءً للسيوطي ، وخصيصاً عنيداً له ، وقلماً اتفق معه في رأي .

ولكنه يكاد يتفق معه هنا ووجهة نظره في الكافيحي . ويوضح ذلك ، قوله عنه : (وبالجملية فقد صار علامة الدهر ، ونادرة الزمن ، وفخر هذا الوقت والأوان ، والأستاذ في الأصولين ، والتفسير والنحو والصرف ، والمعاني والبيان ، والمنطق والهيئة ، والهندسة ، والحكمة والجدل ، مع مشاركة حسنة في الفقه والطب ، ومحفوظ كثير من الأدب ، واستعمال للنثر في كتاباته ، بل ربما اخترع بعض العلوم) (٣) .

وعلى كل حال ، فبعد أن حصل صاحبنا هذا ، قدراً كبيراً من العلم

(١) الضوء اللامع ج ٨ ص ٢٥٩ ،

(٢) بنية الوعاة ص ٤٨ .

(٣) الضوء اللامع ج ٧ ص ٢٦١

الإسلامي والمعرفة ، ترك المشرق الإسلامي البعيد ، وعم وجهه شطر المشرق
القريب ، حيث الشام ومصر . وقد بدأ رحلته العلمية الجديدة ، بزيارة الشام
والتعرف على أساتذة العلم به ، وطالبيه ، وقد أفاد كثيراً منهم بعلمه وفكره

ويبدو أن الشام ، لم يستطع أن يغريه بالبقاء فيه مدة طويلة ، ولذا نراه
يرحل عنه سريعاً إلى مصر ، التي كانت في هذه الفترة من الزمن - القرن
الثالث الهجري - ، أكثر إغراء من الشام . فقد كانت حاضرة الخلافة
الإسلامية آنذاك ، وكعبة العلم والفكر ، التي يجج إليها كثير من العلماء
والفقهاء ، والمفكرين المسلمين في هذا العصر .

فقد استطاعت منذ انتصارها على الصليبيين ، وصدها لغارات المغول
على العالم الإسلامي ، أن تتبوأ هذا المكانة بين أمصار هذا العالم المختلفة .
وتتنازل لها بغداد ، طائفة مختارة ، عن زعامة هذا العالم (١) ، الفكرية
والروحية .

يضاف إلى ذلك ، أن كثيراً من العلماء والفقهاء المسلمين ، الذين
فروا من بغداد ، إثر الغزو المغولي لها ، لاذوا بحمي مصر .

فالمناخ العلمي في مصر ، كان أكثر ملائمة له من الشام ، وذهابه إليها
قد يكون نهاية المطاف ، وبداية لسطوع نجمه العلمي ، وسط مجامعها
الثقافية والعلمية .

ومن ثم فلا نعجب أن نراه ، بعد نزوله مصر ، ومقامه بالبرقوقية
سنتين ، يجتمع ببعض علمائها ، وفقهائها ، ويناقشهم في مسائل علمية كثيرة
ثم يظهر نبوغه ، ويشهد له بالعلم والذكاء ، ويتقاطر عليه ، وجهاء
مصر ، وفضلاؤها آنذاك ، طالبي العلم والفقهاء .

(١) عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية في مصر ص ٢٣ ط : الأولى .

يقول السخاوى عنه (وظهرت كفاءته ، وكما لانه ، فأقبل عليه الفضلاء
كأبن أسد ، والبدر أبى السعادات البلقينى .. ، وتضدى للتدريس ، والافتاء
وذلت له الأعناق ، وشاع ذكره ، وانتشرت تلامذته وقتاواه ، وأخذ
الناس عنه طبقة بعد أخرى) (١)

ويبدو أن شهرته العلمية ، قد طبقت آفاق مصر كلها آنذاك ، حتى
وصلت إلى أسماع أمرائها وسلاطينها .

فابن اياض أحد مؤرخى هذه الفترة ، يذكر ضمن أحداث شهر المحرم
سنة ثمان وخمسين وثمانمائة (٨٥٨ هـ) ، أن السلطان برفوق خلع على صاحبنا هذا
وقلده منصباً علمياً كبيراً فى عصره ، وهو مشيخة الشيخوخية ، بدلا من
العلامة كمال الدين بن المهام ، الذى رحل إلى مكة المشرفة ، وكان ذلك
بناء على رغبته . (٢)

وقد كان كذلك ، موضع تقدير وإعجاب ، من بعض سلاطين المسلمين
خارج مصر وبخاصة فى الأناضول ، موطنه الأصلي . فبعض المؤرخين ،
يشير إلى أن سلطان الأتراك العثمانيين فى عصره (٣) ، كان معجباً بعلمه
وأدبه غاية الإعجاب ، وكانت بينهما مراسلات علمية كثيرة (٤) . ويبدو أن
إعجاب هؤلاء السلاطين ، والفضلاء بهذا الرجل ، لم يكن مرده ، علمه
وفقه وحسب ، وإنما كان مرد أيضاً ، ما كان يتحلى به من صفات ،
خلاقية حميدة . فلقد كان يقول السيوطى (حسن الاعتقاد فى الصوفية ،
محبا لأهل الحديث ، كارها لأهل البدع ، كثير التبعد على كبر سنه ،
كثير الصدقة والبذل ، لا يبقى على شىء ، سليم الفطرة ، صافى القلب ،
كثير الاحتمال لاعدائه ، صبورا على الأذى) . (٥)

(١) الضوء اللامع ج ٧ ص ٢٥٩ - ٢٦٠

(٢) تاريخ ابن اياس «بدائع الدهور» ج ٣ ص ١٨ ط : دار المعارف بمصر

(٣) يبدو أنه محمد الثانى بن مراد ، الذى خلفه سليم الأول فاتح مصر .

(٤) الضوء اللامع ج ٧ ص ٢٦٠ .

(٥) بغية الوعاة ص ٤٨

فالرجل لم يكن عالماً وحسب ، ولكنه كان كذلك ، تقياً ورعاً ،
ذا خلق نبيل .

وهذا ما حدا ببعض شعراء هذا العصر إلى مدحه ، ومن أحسن ما قيل
فيه ، قول البدر حسن إبراهيم الخالدي :

لك الله محي الدين بحر مكارم وبحر علوم لا يحاط عميقه
فياجمع البحرين قد فقت حاتمأ وفي الفضل للنعمان أنت شقيقه

ولما وافته المنية سنة ، تسع وسبعين وثمانمائة (١٨٧٩هـ) ، رثاه بعض شعراء
مصر ، بدموع حراق ، معبرين عن مدى إحساسهم ، بالחסارة الفادحة ،
التي تخنصرها العلم بفقده . ومما يصور ذلك ، أدق تصوير وأصدق ، قول
الشهاب المنصوري في رثائه :

عيوننا بدموع من دم المهج	بكت على الشيخ محي الدين كافيحي
ترهى فبدل ذلك الدر بالسج	كانت أسارير هذا الدهر من درر
فقرأ وقوم بالاعطاء من عوج	فكتم نفى بسامع من مكارمه
وكانت الناس تمشى به في سرخ	يانور علم أراه اليوم منطفئاً
رأيتها في بجمع اللمع في لجج	فلما رأيت الفتاوى وهي باكية
لاستنشقوا من ثناها أطيب الأرج	ولو سرت بثناه عنه ربح صبا
أبطاله فتوارت في دجى الريح	ياوحشة العلم من فيه إذا اعتريت
عنا ورتبته في أرفع الدرج	لم يلحقوا علم شيء من خصائصه
في حالته بوجه منه مبهج	قد طالما كان يقرينا ويقرتنا
من سندس بيد الغفران متسج	سقيا له وكساه الله نور سنا

ويظهر أن تقدير وجهاء مصر ، وفضلاتها ، لهذا الرجل ، وتقاطرهم
عليه ، وما تبع ذلك ، من إحلاله ، المكان العلمي اللائق به ، قد أثار خفيضة

(١) المرجع السابق والصحيفة .

(٢) المرجع السابق ص ٤٨ - ٤٩ .

كثير من العلماء المصريين عليه . فالسيوطي يذكر أثناء ترجمته له ، أن أباه كان منصفاً له ، على العكس من كثير من العلماء المصريين في عصره .

وهذا شيء طبيعي يحدث في كل عصر وزمان ، وقد يحاذر أصحاب النقد التاريخي من العلماء المسلمين ، من نقد العلماء بعضهم لبعض ، ورفضوا قول القرين في القرين ، والمعاصر في المعاصر . وقالوا قولتهم المشهورة ، يؤخذ بقول العلماء في كل شيء ، إلا قول بعضهم ، في بعض (١)

والخصومات بين العلماء ، لم تنقطع على مدى التاريخ ، ولا زالت .. ، وستظل .. ما بقي العلم حياً .

ومهما يكن من أمر هذا الغبن ، الذي أنزله كثير من علماء مصر بصاحبنا ، فإن شهادة المنصفين له منهم تركية ، وحسبه انصافاً وتركية ، هذه الكثرة الكثيرة من المصنفات العلمية ، التي تركها لنا ، وهي تزيد على المائة . (٢).

ولكن أغلبها ، رسائل ومختصرات ، ولم يذكر ، من ترجموا له منها إلا أحسنها كما يقولون ، (٣) مثل :

- ١ - المختصر المفيد في علم التاريخ
- ٢ - أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة .
- ٣ - نزهة العرب في النحو
- ٤ - التيسير في قواعد التفسير .
- ٥ - شرح القواعد الكبرى لابن هشام
- ٦ - المختصر في علم الأثر .

(١) انظر كتابنا : منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمهج الأوربي ص ١٠٣ ط :

مؤسسة الثقافة الجامعية .

(٢) الضوء اللامع ج ٧ ص ٢٦٠ .

(٣) السيوطي - بغية الوعاة ص ٤٨ .

- ٧ - الاحكام في معرفة الايمان والاحكام
 ٨ - حل الأشكال في الهندسة
 ٩ - الاماع بافاده لو للامتناع
 ١٠ - جواب في تفسير والنجم إذا هوى
 ١١ - مختصر في علم الارشاد . (١)

ومعظم هذه المختصرات ، لايزال مخطوطاً ، ولم ينشر منها فيما أعلم إلا كتاب المختصر في علم التاريخ ، وقد نشره المستشرق الأوربي روزنتال معتمداً في ذلك ، على النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية . (٢)

أما البحث الذي بين أيدينا ، وهو «الأنموذج في بحث الاستعارة» ، فلم يرد له ذكر ضمن قائمة المصنفات العلمية ، التي ذكرها القدماء له ، مثل : السيوطي ، والسخاوي ، وابن العماد . ولكن عدم ذكر هؤلاء ، لهذا البحث ضمن قائمة مصنفات المؤلف ، لا يدعوننا إلى الشك في صحة نسبته إليه ، فهناك أدلة كثيرة ترجح صحة نسبة البحث إليه ، أهمها ،

(أولاً) أنه كتب في صدر الصحيفة الأولى ، تحت عنوانه ، إنه من تأليف أبي عبد الله محي الدين الكافيجي ، وليس هذا وحسب ، بل إن ختم المؤلف وامضاءه ، مطبوعان على آخر صحيفة من هذا البحث (٣) .
 (ثانياً) إن طريقة المؤلف في التعبير ، يغلب عليها النزعة العقلية المنطقية ، وهو في مناقشات موضوعات بحثه ، ومسائله ، يشبه المتكلمين وأصحاب الجدل والمناظرة لدرجة أنه ، يستعمل بعض مصطلحاتهم ، مثل : أشكال القياس الأربعة ، والهيولى والصورة ، . . ولا غرابة في هذا

(١) أنظر الضوء اللاحق ج ٧ ص ٢٦٠ ، وكذا بنية الوعاة ص ٤٨ ، والاعلام للزر كل ج ٧ ص ٢٢ ط : الثانية .

(٢) نشر هذا البحث ، ضمن كتابه علم التاريخ عند المسلمين . انظر الترجمة العربية له .

(٣) انظر الشكل الأول والثالث ، ص ١٤٦ ، ص ١٧٨ .

فقد قال عنه ، بعض من ترجم له من معاصريه ، إنه كان إماماً في المعقولات والكلام وأصول الفقه . (١)

(ثالثاً) أننا لو قارنا أسلوب المؤلف ومنهجه في هذا البحث ، بأسلوبه ومنهجه في بعض أبحاثه الأخرى ، التي صح نسبتها إليه ، لاتفصح لنا ، أنه يشبهها كثيراً .

ولنأخذ على سبيل المثال ، كتاب المختصر في علم التاريخ ، الذي نشره روزنتال ، فن ناحية المنهج ، نجد المؤلف يبوب موضوعات هذا الكتاب في ثلاثة أبواب .

الباب الأول : في مبادئ علم التاريخ .

الباب الثاني : في أصول علم التاريخ

الباب الثالث : في شرف هذا العلم .

وهذا تقريباً ، ما صنعه في النموذج^١ ، فقد حصر مسأله كما سنرى في بابين : ثم إننا نجد في المختصر ، يتكلم عن المقدمات أولاً ، ويقرر القواعد والأصول ، ثم يشرع بعد ذلك في الشرح والتفصيل .

يقول مثلاً (فإذا تقررت هذه المقدمات ، فلنشرع في تمهيد أصول علم التاريخ وقواعده ص ٣٤٣) ويقول كذلك (فإذا فرغنا من تقرير القواعد والأصول ، فلنشرع في إيضاها ص ٣٤٤) .

وتجده في النموذج ، يبدأ بعرض آراء العلماء البلاغيين ، قداماء ومتأخرين ، في تعريف الاستعارة ، ووجهة نظر كل فريق منهم في ذلك مجملاً في عرضه ، ثم مفصلاً بعد ذلك ، ومناقشاً كل فريق على حدة . فمنهجه في النموذج ، وطريقته في معالجة قضاياها ، تشبه طريقته في المختصر .

(١) بنية الوعاة ص ٤٨ .

وليس هذا وحسب ، بل نجد ، يتمثل في الأتمودج ببعض أبيات ذكرها
كذلك في المختصر (١) . مثل قول بعضهم :

ألا إن الأشعري أبي الحسن ومتبعيه في القبيح وفي الحسن
وإن كان منسوباً إلى الجهول عن قلى لرأى حقيق بالقبول فأعلمن

وقول آخر :

لقد أسمع لونا ديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى
ونار لو تفخت بها أضاعت ولكن أنت تفخ في الرماد

ناهيك بالمسحة العقلية المنطقية ، التي يتسم بها أسلوبه التعبيري في المختصر
وهذا بلا شك يشبه أسلوب الأتمودج .

فنهج الكافيحي في المختصر ، وأسلوبه التعبيري ، وأمثله التي يستشهد
بها ، كل ذلك يشبه ، صنيعه في الأتمودج .

(رابعاً) أن بعض الذين ترجموا له من معاصريه ، (٢) ذكروا أن له
كتاباً لا تحصى في العلوم العقلية ، وله مؤلفات أخرى ، في فروع مختلفة
من العلم الإسلامي ، والثقافة العربية نسي المؤلف بعضها ، فلم يستطع أن
يذكرها لهم .

فلم لا يكون هذا البحث واحداً من هذه الكتب والمصنفات ..

أظننا على ضوء ذلك ، نستطيع أن نطمئن إلى صحة نسبة هذا البحث
إلى مؤلفه ، أبي عبد الله الكافيحي .

وفي مقدورنا الآن ، أن نمضي على هدى من هذه الطمأنينة ، في تحليل
مضمون هذا البحث ، وإلقاء مزيد من الضوء على أهم موضوعاته ومسائله

(١) علم التاريخ عند المسلمين ص ٣٢٧ ، ص ٣٤٨ . وانظر الأتمودج ص ١٦٧ ، ص ١٥٧

(٢) السيوطي - بغية الوعاة ص ٤٨

وقد حصرها المؤلف في بابين . خصص الباب الأول ، لعرض آراء البلاغيين ، المختلفة حول تعريف الاستعارة بعامة ، والاستعارة بالكناية على وجه الخصوص وجعل الباب الثاني ، بحثاً مستقلاً في تعريف الاستعارة التخيلية .

أما عن الباب الأول ، فقد حاول المؤلف أن يبين لنا منذ البداية ، أن سبب اختلاف العلماء في تعريف الاستعارة بعامة ، والاستعارة بالكناية على وجه الخصوص ، يرجع إلى عدم فهم كثير منهم المقصود منها . فثلاً قال بعضهم إنها مجاز لغوي ، وقال آخرون إنها مجاز عقلي . ويظهر أن الذين قالوا : إنها مجاز لغوي ، هم جمهور علماء البيان ، كأبي الحسن الجرجاني - ٣٦٦ هـ - ، الذي عرفها بقوله (وإنما الاستعارة ، ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها . وملاكها تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار له للمستعار منه ، وامتزاج اللفظ بالمعنى ، حتى لا يوجد بينهما منافرة ، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر) (١) .

وكأبي الحسن الرماني ٣٨٦ هـ ، الذي عرفها أيضاً بقوله (الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة ، على جهة النقل للابانة) (٢)

وتبعه في هذا أبو هلال العسكري ٣٩٥ هـ ، فقال ناقلاً التعريف السابق ومفسراً له : « الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره ، لغرض . وذلك الغرض ١ ، إما أن يكون شرح المعنى وفضل الابانة عنه ، أو بتأكيده ، والمبالغة فيه ، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ أو بحسن العرض الذي يبرز فيه) (٣) .

(١) أبو الحسن عبد العزيز الجرجاني - الوساطة بين المتبني وخصومه ص ٤١ ط : الثانية
(٢) أبو الحسن الرماني : النكتى إعجاز القرآن ص ٧٩ (المنشور ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن تحقيق محمد خلف الله ، وزغلول سلام ط : دار المعارف بمصر .
(٣) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين ص ٢٥٨ ط : الثانية صبيح

كما تبع الرماني في هذا أيضاً ، بعض النقاد والبلاغيين ، الذي أتوا من بعده ، كابن رشيق القيرواني ٤٦٣ هـ ، وابن سنان الخفاجي ٤٦٦ هـ ، اللذين نقلتا تعريف الرماني لها بنصه (١) ، ولم يضيفا إليه شيئاً .

أما الذين قالوا : إنها مجاز عقلي لا لغوي ، بمعنى أن المتصرف فيها أمر عقلي لا لغوي ، فهم الفخر الرازي ، ٥٤٤ هـ ، الذي لم يرق له ، تعريف الرماني لها . فقال معترضاً عليه ، ومقتنذاً تعريفه لها ، ثم معرفها تعريفاً جديداً ، مغايراً للتعريف السابق . (قال علي بن عيسى - الرماني - الاستعارة استعمال العبارة لغير ما وضعت له في أصل اللغة . وهذا باطل من وجوه أربعة .

(أولاً) أنه يلزم أن يكون كل مجاز لغوي استعارة وقد أبطلناه .

والثاني : يلزم أن يكون الاعلام المنقولة من باب المجاز ، استعارة والثالث : استعمال اللفظ في غير معناه للجهل بذلك ، يجب أن يكون مجازاً . والرابع أنه لا يتناول الاستعارة التخيلية .

والأقرب أن يقال : الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره ، واثبات ما لغيره له ، لأجل المبالغة في التشبيه (٢)

فالرازي ، يعترض على كون الاستعارة مجازاً لغوياً ، للأسباب التي أشار إليها في النص ، ويرى أنها على العكس من ذلك ، تعد مجازاً عقلياً .

ومحذو حذوه في هذا ، زكي الدين بن أبي الإصبع العدواني ٦٥٤ هـ فيورد اعتراضات الرازي السابقة على تعريف الرماني ، ثم يؤيد الرازي فيما يذهب إليه ، ويرى أن الاستعارة مجاز عقلي ، وبناء على هذا يعرفها بأنها «تسمية المرجوح الخنمي باسم الراجح الجلي ، فقد جعلت للراجح الجلي

(١) انظر العمدة لابن رشيق ط ص ٢٧١ ط : التجارية ، وكذا سر الفصاحة لابن سنان ص ١١١ ط : الخانجي .

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٦٥ نقلاً عن نهاية الإيجاز للرازي ص ٨١ .

ما للمرجوح الخفي من الرجحان والظهور ، فتكون قد بالغت في تشبيه
المستعار له بالمستعار منه» (١) .

ويؤيد يحيى بن حمزة العلوي ، كذلك الرازي في تعريفه (٢) وفهمه لها .

ويبدو أن هذه المسألة كانت محيرة لبعض النقاد القداماء مثل عبد القاهر
الجرجاني ٤٧٧ هـ ، الذي اعتبرها في بعض مؤلفاته مجازاً عقلياً ، واعتبرها
في بعض آخر مجازاً لغوياً .

يقول في كتابه دلائل الاعجاز (فالاستعارة أن تريد تشبيه الشيء
بالشيء ، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره ، وتجيء إلى اسم المشبه به ،
فتعبره المشبه وتجريه عليه .

تريد أن تقول : رأيت رجلاً ، هو كالأسد في شجاعته ، وقوة
بطشه ، فتدع ذلك وتقول رأيت أسداً) (٣) ، ويرى أن هذا هو النوع الأول
من الاستعارة . أما النوع الثاني فن أمثلته إذ أصبحت بيد الشمال زمامها .
ثم ينفي نفياً قاطعاً ، كون الاستعارة ، على النحو الذي ذكره ، مجازاً لغوياً
يقول (واعلم أنك ترى الناس ، وكأنهم يرون أنك إذا قلت : رأيت أسداً
وأنت تريد التشبيه ، كنت نقلت لفظ أسد ، عما وضع له ، في اللغة ،
واستعملته في غير معناه ، حتى كأن ليس الاستعارة إلا أن تعتمد إلى اسم
الشيء فتجعله اسماً لشبيهه ، وحتى كأن لا فضل بين الاستعارة ، وبين
تسمية المطر سماء ، والنبت غيثاً ، والمزادة رواية ، وأشباه ذلك مما يوقع
فيه اسم الشيء على ما هو منه بسبب . ويذهبون عما هو مركز في الطباع
من أن المعنى فيها المبالغة ، وأن يدعى في رجل أنه ليس برجل ، ولكنه
أسد بالحقيقة .

(١) زكي الدين بن أبي الاصبح العدواني بدائع القرآن ص ١٥ ط : دار الكتب

(٢) - كتاب الطراز ليحيى بن حمزة العلوي ط ص ١٩٩ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني دلائل الاعجاز ص ٥٢ ط :

وإنما يعار اللفظ من بعد أن يعار المعنى ، وأنه لا يشرك في احم الأسد ،
إلا من بعد أن يدخل في جنس الأسد (١) .

ثم يؤكد هذه الحقيقة ، التي يذهب إليها في مفهوم الاستعارة بقوله
«ليست الاستعارة ، نقل اسم عن شيء إلى شيء ، ولكنها ادعاء معنى الاسم
لشيء» (٢) .

فهو يرى أى عملية ، نقل الاسم عن معناه ، إلى معنى آخر ، في الاستعارة ،
عملية عقلية ، قائمة على الادعاء ، والتصوير العقلي المخض . وعلى هذا
فالاستعارة ليست من قبيل المجاز اللغوي ، وإنما هي من قبيل المجاز العقلي .
ومن ثم نراه ، يعترض على الجرجاني ، والرماني ، في تعريفهما للاستعارة ،
وفهمهما لها .

وعلى العكس من ذلك ، نراه يعدل عن هذا التعريف ، في بعض
مولفاته الأخرى ، التي ألفها بعد «الدلائل» ، كأسرار البلاغة ، ويعرف
الاستعارة تعريفاً مغايراً للتعريف السابق ، ويفهمها فهما ، مناقضاً لفهمه
السابق لها ، إذ يرى أنها مجاز لغوي .

(اعلم أن الاستعارة في الجملة ، أن يكون لفظ الأصل في الوضع
معروفاً ، وتدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع ، ثم يستعمله الشاعر
أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل ، وينقله إليه نقلاً غير لازم ، فيكون
هناك كالعارية (٣) .

وبهذا يتفق عبد القاهر ، وجمهور علماء البيان في فهم الاستعارة بعامة ،
وتعريفها كما يتفق معهم كذلك ، في فهم الاستعارة بالكناية .

(١) المرجع السابق ص ٣١٠ - ٣١١

(٢) المرجع السابق ص ٣١٢

(٣) أسرار البلاغة ص ٣٥ - ٣٦

فهى في نظره : ينقل اسم عن ميباه الأصيل ، إلى شيء ثابت معلوم ، ثم حذفه ، والرمز إليه بشئ من لوازمه (١).

ومن ثم فهى تعد طبقاً لهذا المفهوم مجازاً لغوياً .

ولما كان هذا هو رأى علماء البيان القدماء في معنى الاستعارة بعامه ، والاستعارة بالكناية مخصصة ، رأينا المؤلف ، يبدأ به أولاً وبذكر تعريفهم لها ، الذى مؤداه ، أن الاستعارة بالكناية ، « هى الاسم المتروك ، الرموز إليه بذكر لازم ، من لوازمه المشهورة شبه ما أريد » . ثم يأخذ في شرح هذا التعريف ، وتفسيره ، محاولاً أن يكشف لنا عما أكتنفته من غموض ، وما آثاره بعض المتأخرين حوله من اعتراضات مثل قولهم :

أ) أن الاسم المتروك هنا ، ليس من قبيل المحذوف اللغوى ، فهو متروك لا محذوف . لأنه مسكوت عنه . والاستعارة على هذا النحو ، لا تعد مجازاً لغوياً ، لأن الاسم المتروك مسكوت عنه ، باعتباره العقل ، لا باعتبار قوائن اللغة .

ب) إن الدلالة على المعنى المراد ، هى بالاسم اللازم ، لا بالاسم المتروك . لأنه لو كانت بالاسم المتروك ، لترتب على ذلك اجتماع دالتين في كل استعارة بالكناية ، والواقع وفحوى الكلام ، ينقضان ذلك .

ويورد على هذين الاعتراضين بقوله :

أولاً إن القدماء لا يقصدون من قولهم ، إن الاستعارة مجاز لغوى ، أن الاسم اللازم يتغير معناه لغوياً ، ولكنهم تصوروا ، عملية النقل في الاستعارة تصوراً عقلياً لا لغوياً . فالنية مثلاً في بيت أبى ذؤيب الهذلى : وإذا النية أنشبت أظفارها (٢) .

(١) المرجع السابق ص ٥١ - ٥٢

(٢) هذا صدر البيت وعجزه «ألفيت كل تميمة لا تنفع» .

لا يصبح معناها أسداً ، من ناحية المدلول اللغوي ، وإنما يتصور الانسان ذلك تصوراً عقلياً ، لأن الاستعارة قائمة أصلاً على الادعاء .

ثانياً أن الدلالة على المعنى المراد ، إنما هي واحدة ليست إلا ، ولكنها للاسم المتروك ، دلالة أصلية ، وللإلزام ضمناً وتبعاً ، لكنهم أقاموا التابع ، مقام المتبوع ، رغبة في الإيجاز والاختصار .

ومن هذه الاعتراضات كذلك ، قولهم :

(ج) لو كانت الاستعارة بالكناية أمراً لغوياً ، لفهمه أهل اللغة ، ولكنهم عنأى عن ذلك .

ويرد على هذا قائلاً ، إن اللغويين ، لا يعنون إلا بالبحث عن المعاني اللغوية للألفاظ دون الاهتمام بتحديد المصطلحات اللفظية ، وبيانها ، والأساس في بحث الاستعارة بالكناية في رأيه ، هو تحديد معنى هذا المصطلح ، وبيان صفة هذا اللفظ ، لا الكشف عن معناه اللغوي .

(د) أن إثبات الاستعارة على الوجه السابق ، يعد اثباتاً لها بطريق غير طريق اللغة .

وهذا الاعتراض ، في رأيه ، لا أساس له من الصحة . لأن الهدف من إثبات الاستعارة ، بهذه الطريقة ، هو تصوير اللغة بصورة المعقول .

وبعد أن ينتهي من ذكر ما أثاره بعض المتأخرين من اعتراضات ، حول تعريف القدماء للاستعارة ورده عليها ، مفتداً إياها ، ينقل لنا : رأى السكاكي فيها ، الذي يختلف بعض الاختلاف ، عن رأى القدماء .

فالسكاكي يعرف الاستعارة مطلقاً بقوله (هي أن تذكر أحد طرفي

= وهو من مرثية أبي ذؤيب ، التي مطلعها .

أمن المنون وربها تتوجع والذهر ليس بمعتب من يجزع

أنظر تعليق صاحب معاهد التنصيص على هذا البيت ص ١٩٢ - ١٩٣ ج ١ -

التشبيه ، وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به .
دالاً على ذلك ، بإثباتك للمشبه ، ما يخص المشبه به (١) .

وهو يرى بناء على هذا التعريف ، أن الاستعارة تقوم على إدخال
المستعار له ، في جنس المستعار منه . فالمنية مثلاً ، في بيت الهذلي ، تصبح
أسداً ، وتدخل في جنس الأسود ، لاكتسابها بعض صفاتها . ومن ثم يصبح
اسم المشبه به في الاستعارة التصريحية اسماً بحسب قانون اللغة ، أما في الاستعارة
المكنية ، فهو موضوع للمشبه به بالتأويل .

ويترتب على ذلك ، أن يصبح للحيوان المفترس اسمان ، أحدهما : أسد
فإنهما منية . ويرى أن اسم المنية موضوع للأسد ادعاءً ، وبناء على هذا ،
فهذا الاسم ليس مستعملاً في معناه الحقيقي ، بل في معنى مجازي ، فالاستعارة
مجاز لغوي .

ولا خلاف في هذا بينه وبين القدماء ، ولكن الخلاف بينهما ينصب
على تحديد موضع الاستعارة بالكناية في مثل قولنا : أنشبت المنية أظفارها
بفعلان ، فهو يرى أن موضع الاستعارة ، هو المنية ، بينما هم يرون أنها في
الحيوان المفترس الذي شبهت به المنية في الاغتيال .

ويرى المؤلف ، أن السكاكي ليس على صواب في هذا ، لأننا لو
اعتبرنا المنية استعارة بالكناية ، لأصبحت الاستعارة تبعاً لهذا صفة المتكلم
لا فعله .

ثم إنه قال : إنها اسم المشبه به المتروك ، وهذا لا يصح انطباقه على
المنية .

وعلى كل حال ، فالمؤلف يرى ، أنه من الممكن أن نوفق بين كلام
السكاكي ، وكلام القدماء في هذا لو أخذنا قوله عن المنية ، إنها استعارة

(١) المفتاح ص ١٥٦ ط : اتقدم بمصر .

بالكناية على سبيل المسامحة ، وعلى إقامة الاسم الظاهر مقام الاسم الخفى المتروك .

ومهما يكن من أمر ، فيبدو أن تعريف السكاكي للاستعارة بالكناية ، على النحو الذى رأينا ، لم يرق لبعض البلاغيين المتأخرين ، الذين أتوا من بعده ، كالحطيب القزوينى ، فأعرض عنه ، وعرفها تعريفاً مغايراً ، لتعريف السكاكى ، ومغايراً كذلك لتعريف القدماء .

وقد عرض المؤلف هذا التعريف مناقشاً إياه . ونصه ، أن الاستعارة بالكناية ، هى :

«تشبيه مضمرة في النفس ، لا يصرح بشيء من أركانه ، سوى لفظ المشبه به ، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به ، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حتماً أو عقلاً ، أجرى عليه اسم ذلك الأمر ، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكنياً عنه ، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية . (١) .

مثل تشبيه المنية في النفس بالأسد ، فهذا استعارة بالكناية ، أما إثبات الأظفار المختصة بالأسد للمنية ، فاستعارة تخيلية . والاستعارة على النحو الذى رأينا ، هى فى الإثبات نفسه ، أى فى الفعل لا فى الاسم ، وعلى هذا فهى مجاز عقلى لا لغوى .

ويرى المؤلف ، أن الحطيب ليس على حق فى هذا ، لأن الاستعارة سواء أكانت تصريحية أم مكنية ، مجاز لغوى لا عقلى . ولا خلاف بين قولنا رأيت أسداً فى الحمام ، وبين قولنا «أنشبت المنية أظفارها بفلان» فكل واحد منهما مبنى على المبالغة فى التشبيه ، ثم إن كلمة الأسد فى المثال الأول ، مستعملة فى غير معناها اللغوى ، إذ يقصد بها الرجل الشجاع ،

(١) الايضاح للحطيب القزوينى ص ١٧٦ .

وهذا هو رأى الجمهور ، وهو يتفق معهم فى ذلك ، ولكنه يختلف معهم ، فى معنى كلمة المنية فى المثال الثانى ، إذ يرى أنها مستعملة فى معناها الحقيقى ، وهذا غير صحيح ، لأنه يترتب على ذلك ، أن تصبح الاستعارة فى الاسناد لافى اللفظ ، أى مجازاً عقلياً لا لغوياً .

ثم إن الأصل فى الاستعارة ، أنها تشييه حذف أحد طرفيه ، وهذا لا يفهم من سياق الكلام وتتابعه ، ولكن يفهم من بنائه على حالة مخصوصة .

وواضح من مناقشة المؤلف ، لرأى السكاكى ، ورأى الخطيب القزوينى فى الاستعارة ، أنه لم يؤيد أياً منهما فى رأيه . ويبدو أن الرأى الذى حظى عنده بالقبول ، ولقى منه كل تأييد ، هو رأى القدماء فيها . يقول (وأما طريقة الأقدمين فى الاستعارة فهى خالية مما ذكر ، ومبنية على أساس الحق والصواب ، وواضحة لا غبار عليها فى التحقيق ، وإن خفيت على بعض الأذهان ، لعدم التفكير فيها حق التفكير) . (١)

هذا عن مضمون الباب الأول ، من البحث . أما عن الباب الثانى الذى الذى جعله مبحثاً مستقلاً فى الاستعارة التخيلية كما أشرنا ، فقد بدأه بذكر تعريف القدماء ، لهذا المصطلح .

ومؤداه ، أن الاستعارة التخيلية ، هى جعل الشئ للشئ ، أو إثبات الشئ للشئ ، كإثبات اليد للشمال ، فى مثل قول لبيد : « إذ أصبحت بيد الشمال زمامها » .

وكإثبات الأظفار للمنية ، فى مثل قول الهذلى :

« وإذا المنية أنشبت أظفارها »

هذا هو رأى القدماء فيها ، وتعريفهم لها . أما رأى السكاكى ، فخلاصته

(١) انظر ص ١٦٧ من هذا البحث .

أن الاستعارة التخيلية، هي صورة وهمية محضة ، لا يشوبها شيء من التحقق الحسي أو العقلي (١).

كلفظ الأظفار في قول الهدلي « وإذا المنية أنشبت أظفارها » ، أي أنه لما شبه المنية بالأسد ، توهم أن المنية دخلت في جنس الأسود ، فأخذ بتصورها في مخيلته كما لو كانت أسداً ، ويخترع لها صورة وهمية مثل صورة أظفار الأسد ، ثم يطلق لفظ الأظفار على هذه الصورة الوهمية (٢). ويعترض المؤلف ، على هذا التعريف للاستعارة التخيلية ، ويرفضه لما فيه من تعسف شديد ، ولأنه غير جار على قوانين اللغة ، وأساليبها في التعبير ، بل أسرارها الجمالية، التي لم يشعر بها السكاكي ، وكيف يشعر بهذا (٣) ، وهو الذي حول البلاغة ، كما يقول شوقي ضيف « إلى قوانين وقواعد تخلو من كل من ما يمتع النفس » (٤).

وعلى كل حال ، فهذا هو رأى السكاكي في الاستعارة التخيلية ، أما رأى الخطيب القزويني فيها ، فيتفق ورأى القدماء ، إذ يرى أن الاستعارة التخيلية ، هي أثبات لازم المشبه به ، إلى المشبه (٤) كاثبات الأظفار للمنية في المثال السابق .

ويؤيد المؤلف الخطيب القزويني في هذا ، كما يؤيد القدماء كذلك ، ويرى أن الاستعارة التخيلية على هذا النحو ، قرينة الاستعارة بالكتابة ، وهما متلازمتان ، تلازم مادة الوجود وصورته ، وهذا هو رأى جمهور علماء البيان كذلك .

هذه إلمامة سريعة ، بما اشتمل عليه هذا البحث من موضوعات ومسائل ، تتعلق بموضوعه ، وهو تعريف الاستعارة . ونلاحظ أن المؤلف ، قصر

(١) المفتاح ص ١٠٨ وكذلك الايضاح ص ١٧٩ .

(٢) المفتاح ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٣) شوقي ضيف - البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٨٨ .

(٤) الايضاح ص ١٧٩ .

موضوع بحثه على هذه الناحية فقط من دراسة هذه الظاهرة البيانية ولم يتعرض
مثلا للحديث عن أنواعها وأقسامها المختلفة ، ولم يقارن كذلك بينها وبين غيرها
من أنواع المحاز اللغوى ، كالتشبيه مثلا ، أو الكناية ، معتقداً أن
تعريفها هو الأساس في فهمها ودراستها بعد ذلك . وقد أدى به هذا ، إلى
أن يقصر بحثه على ذكر بعض التعريفات المختلفة ، ومناقشتها مناقشة عقلية ،
دون أن يحاول الكشف عن هذه الظاهرة البيانية ، في النصوص الأدبية ،
التي تكسبها جمالا في التعبير ، وروعة في التخيل والتصوير .

ومهما يكن من أمر فهذا البحث ، بالرغم من اقتصره على جانب واحد
من جوانب دراسة الاستعارة ، فواضح أنه لا يقل أهمية وجودة ، عن تلك
الأبحاث والمصنفات العلمية الأخرى ، التي ذكر هاله بعض معاصريه ، على
أنها أحسن مؤلفاته ، بينما هو في الحقيقة يفوق كثيراً منها . وإذا كان الأمر
كذلك : فلم أغفل المترجمون لصاحبنا من معاصريه ذكر هذا البحث؟؟

أعتقد أن هذا غير مقبول ، ولا معقول ...

فأغلب الظن أن صاحبه لم ينسأه ، ولم ينسأه كذلك مؤرخو عصره ،
ولكنهم تجاهلوه . ويبدو أن السبب في هذا ، يرجع إلى أن هؤلاء المؤرخين ،
لم تعجبهم غلبة النزعة العقلية المنطقية ، على هذا اللون من الدراسة الأدبية ،
الذى هو أكثر التصاقاً بالذوق والوجدان . وقد كانوا يصرون في ذلك ،
عن الذوق العام ، الذى يسود البيئة المصرية ، التى كانوا يتفتشون ظلالها ،
والذى كان يسيطر على الدراسات البيانية بها ، تلك التى كانت تقوم أساساً
على الوجدان الفنى والحس الأدبى .

وربما يرجع هذا لأسباب كثيرة ، تتعلق بالبيئة وأهلها من المصريين .

يقول أستاذنا الحولى (فأسباب عنصرية ، من صلتهم بالعروبة نسبة منذ
القدم ، ولأسباب مادية من مسامته بلادهم للجزيرة العربية ، وتيسير
الاتصال بها ، وبأهلها من جوانب مختلفة ، ثم لأسباب أخرى سياسية وعملية

وبتأثير البيئة بمعنيها المادى والمعنوى ، جنح المصريون إلى المنهج الأدبى فى درس البلاغة (١) ، أو ما يسميه مؤرخو البلاغة ، فى وقتنا الحاضر ، بالمدرسة الأدبية ، تلك التى تجعل محور دراستها ، النص الأدبى ، مفسرة له ، وكاشفة عن أسرارها الجمالية ، وقيمتها الفنية ، معتمدة فى ذلك كله ، على اللبوق والوجدان . بعكس المدرسة الأخرى ، التى اصطلحوا على تسميتها بالمدرسة الكلامية ، وهى التى تنظر إلى البلاغة ، على أنها قواعد وأحكام عقلية ، وأقيسة منطقية (٢) ، ومما يؤسف له أن هذه القواعد تحولت بمرور الزمن ، إلى قوالب جامدة جافة ، لأماء فيها ولا رواء .

وأكثر أصحاب هذه المدرسة ، لم يكونوا عرباً ، لا بالربى ولا بالمنشأ ، ولم يكونوا كذلك قريين من البيئة العربية ، وإنما كانوا بعدين عنها ، فى الشرق القصى ، فى فارس وإيران ، وسمرقند والأناضول وغيرها من بلاد العجم (٣) وبعدهم عن بيئة العرب ، وعن العرب أنفسهم ، جعلهم بمنأى عن ذوقهم ومن ثم فلا غرابة أن رأيتهم يقدمون العقل على الذوق فى الدراسات البلاغية .

ويبدو أن صاحبنا ، قد تأثر بهذه المدرسة ، فقد كان من بين أساتذته كما ذكرنا فى ترجمته البرهان حيدرة ، أحد تلامذته التفتازانى ، الذى يعد من شيوخ هذه المدرسة . يضاف إلى ذلك ، أن صاحبنا ، كان عجمياً ، فى مرباه ومنشأه ولا شك أن هذا كله ، قد أثر على اتجاهه البلاغى ، فطغى عقله ، وفكره على روحه وأحاسيسه .

وبالرغم من أن السيوطى ، كان أحد تلامذته المعجبين به ، وأحد الذين ترجموا له ، فإنه لم يتأثر بمتحنى أستاذه البلاغى ، وإنما كان العكس منه ، يفضل اتجاه المدرسة الأدبية ، شأنه فى هذا ، شأن كثير من علماء

(١) أمين الخولى - فن القول - ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) انظر الفرق بين المدرستين فى المرجع السابق ص ٨١ - ٩٣ .

(٣) انظر تعليق أمين الخولى - على مادة بلاغة - بدائرة المعارف الإسلامية - الترجمة

العربية المجلد السابع .

مصر في عصره . وقد قال تلك القولة المشهورة عنه ، التي يفصح فيها عن اتجاهه الأدبي في درس البلاغة (ورزقت التبهر في سبعة علوم ، التفسير والحديث ، والفقه والنحو ، والمعاني والبيان ، والبديع على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم ، وأهل الفاسفة) (١) ولا يزال هذا الاتجاه الأدبي ، القائم على الذوق والوجدان ، هو الاتجاه الغالب على الدراسات البلاغية والتقدية ، في مصر عصرنا الحاضر .

ويتمسك به ، كثير من علماء البلاغة المعاصرين والمجددون خاصة ، ويعتبرونه ، أحد الدعائم التي يقوم عليها ، التجديد البلاغي (٢)

تحقيق النص

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط الأعمودج في بحث الاستعارة « على النسخة الوحيدة ، الموجودة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٣٦٦ بلاغة . وقد اكتشفت أنها نسخة نادرة وأصيلة ، إذ يرجع تاريخ نسخها إلى سنة احدى وستين وثمانمائة (٨٦١ هـ) ، لا إلى احدى وستين وتسعمائة ٩٦١ هـ ، كما جاء خطأ في فهرست دار الكتب المصرية (٣) . ويبدو أن الذي أوقع المفهرس في هذا الخطأ ، هو أنه لم يستطع قراءة آخر فقرة ، من هذا المخطوط وهي التي تحدد تاريخ النسخ ، وهو معذور في هذا ، لأنها مكتوبة بخط رديء جداً ، غير واضح الحروف والقسمات .

أضف إلى ذلك ، ركافة أسلوبها التعبيري ، وتشابك جملها . وتلاصق حروفها في الرسم ، ضاربة بقواعد الخط العربي عرض الحائط ، مما اتعبنى كثيراً في قراءتها ، وتفسير معيبتها . وقد جاء فيها (قال المؤلف أبقاه الله

(١) السيوطي - حسن المحاضرة ط : ص ١٥٥ ط : الموسوعات .

(٢) من هؤلاء : ١- أمين الخولي - في فن القول ص ٦٤ .

ب- شوقي ضيف في البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٧٧-٢٧٨ .

ج - محمد زكي العشماوي : قضايا النقد الأدبي والبلاغة ص ٣٥٥-٣٥٧ .

(٣) انظر فهرست دار الكتب المصرية (الكتب الواردة إلى الدار في الفترة من ١٩٢٩ م

- ١٩٣٥ م) . تصنيف فؤاد سيد ، ج ٢ بلاغة .

تعالى ونفع به المسلمين ، حبصل الفراغ «من تأليفه في حادى عشر من ربيع
أول ، سنة احدى وستين ، وثمانائة (١) ، لعاشر (ليلة) (٥) عاقبتها ،
(ليلة) (٢) مولد محمد صلى الله عليه وسلم . وكان الفراغ من نسخة في يوم
الثلاثاء المبارك ، سابع عشرين من رجب الفرد ، سنة انتهاء املائه
على يد كاتبه محى الدين محمد الكافيحى

وعلى هذا يكون تاريخ النسخ هو ٢٧ رجب سنة احدى وستين وثمانائة
أى بعد الفراغ من تأليفه بحوالى ثلاثة أشهر ونصف تقريباً .
وقد نسخ أمام مؤلفه ، وعلى يده ، وقد وقع على هذا بامضائه وختمه
بخاتمة ، وعلى هذا نستطيع القول ، بأن هذه النسخة ، هى أقدم ما كتب
عن الأصل ، إن كان هناك ثمة أصل .. ، ومن ثم نستطيع الاعتماد عليها
وحدها ، فى تحقيق هذا المخطوط .

أما عن وصفها : فهى تحتوى على ثلاثين لوحة ، مقاس ٢٤×١٨ سم .
وتتكون كل لوحة من صحتين ، وعدد أسطر كل صحيفة أحد عشر سطراً
وهذه النسخة ، مكتوبة بخط نسخى واضح ، ومشكول ، ولكن هناك
أخطاء كثيرة فى الشكل . وعلى بعض هوامشها ، حواشى مكتوبة بخط
ردىء ، لا يقرأ إلا بصعوبة ويبدو أن كاتب هذه الحواشى ، هو ناسخ
المخطوط نفسه ، فخطها يشبه فى رسم حروفه خط المخطوط . ولكن يبدو
أن الناسخ ، لم يعنى بكتابة هذه الحواشى ، عنايته بكتابة نص المخطوط .
ويظهر أن السبب فى هذا ، يرجع إلى أن المؤلف ، هو الذى كان يملأها
عليه أثناء النسخ (٣) لأنها تتفق كثيراً ، ومنهجه فى التفكير ، وطريقته فى
التعبير

(١) لم يكتبها الناسخ كاملة الحروف ، ولكنه ذكر مائاتة أحرف اختصاراً وهى ثمان.

انظر الشكل رقم (٣)

(٢) ما بين الأقواس إضافة من عندنا لتستقيم العبارة .

(٣) من الأدلة على هذا ، أنه يقول فى حاشية ٤ ، بعد مناقشته لراى السكاكى فى الاستعارة

(فإذا تأملت هذا حق التأمل ، يظهر لك الحق ها هنا ، ظهوراً تاماً ، بحيث لا يبقى للريب ،

سبيل إليه) . وواضح أن هذا كلام المؤلف .

ويبدو أن الناسخ كان يسرع تبعاً لهذا في الكتابة ، ويظهر أنه لم يكن يرفع القلم أثناء كتابة هذه الحواشي إلا في نهاية كل سطر ، ومن ثم جاءت عباراتها متشابكة في كثير من الأحيان ، ومبتورة الكلمات وناقصة الحروف وهي تشبه في خطها ورسم حروفها ، وما فيها من سقط ومعميات الفقرة الأخيرة من هذا المخطوط ، التي أشرنا إليها آنفاً .

وثالثة الأثافي ، ركافة أسلوب نص هذا المخطوط ، التي لانتم عن إحساس في بحمال اللغة ، ومناحي العرب في التعبير ، ولكنها تم عن أن ساجها يجيد التفكير أكثر من التعبير ، وقد يكون حجة في فهم اللغة ، ولكنه عاجز عن تذوقها ، والاحساس بأسرارها البيانية . ولقد آثرت أن أحافظ على صدق النقل وأمانة الأداء ، لا على صحته ، فلم أحاول إصلاح الأسلوب ، خوفاً من أن يؤدي هذا إلى تغيير النص الأصلي ، تغييراً تاماً ، واكتفيت في بعض الأحيان ، بالإشارة ، إلى ما في النص من ركافة تعبيرية ، أو سقم في الأسلوب ، أو استعمال لبعض ألفاظ اللغة ، استعمالاً غير صحيح .

وقد عثرت بهذه النسخة على كثير من الأخطاء اللغوية والنحوية ، التي يبدو أنها من فعل الناسخ . ولذا فقد كان ، أول عمل لي في تحقيق هذا النص هو تصحيح هذه الأخطاء ، وتصويبها ، ثم تقديم النص للقارئ صحيحاً ، خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية . وقد كانت الخطوة الثانية ، قراءة النص قراءة مستأنية ، ومحاولة فهم عباراته الملتوية ، وتفسير ما قد يغمض منها على القارئ ، ووضع أسفل بعض الصفحات حتى يتسنى للقارئ فهم النص والمضي في قراءته .

كما قمت بشرح بعض المصطلحات البلاغية والأصولية ، التي وردت في النص ، شرحاً وافياً ، في أسفل بعض الصفحات كذلك .

وقد بذلت أقصى ما في جهدي ، لعزو كل شاهد أدبي ، سواء أكان

من الشعر ، أم من النثر إلى قائله ، وبيان ما يتضمنه من معاني ؛ إن كانت هناك ثمة ضرورة لذلك .

كما بينت ، مواضع الشواهد القرآنية من سورها .

وقد فضلت أن أقدم النص للقارئ بدون حواشيه ، حتى لا تختلط هذه الحواشي ، بتعليقاتي ، وتحقيقاتي لبعض النصوص ، التي أفردتها أسفل بعض الصفحات .

وآثرت أن أجمع الحواشي ، في آخر البحث ، بمغزل عن النص الأصلي وقد رقيتها حسب ورودها في النص ، واضعاً أسفل الرقم حرف «ج» تمييزاً له عن أرقام حواشي التحقيق .

وبعد : فأرجو أن تكون هذه المقدمة ، بمثابة ضوء ساطع ، يكشف للقارئ ، عن ظلمات هذا النص ومعانيه ، ويعينه على المضى في قراءته وفهمه .

وختاماً : أشكر الأستاذ المحقق الدكتور محمد زغلول سلام ، على تفضله باعبارتي هذا الأثر النفيس ، وحثه لي على المضى في هذا الطريق .

وعلى الله توكلت وإليه أنيب

الاسكندرية في أكتوبر ١٩٧٣ م .



تحقيق النص

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه العون : الحمد لله الذى هدانا إلى سبيل
الحق والرشاد ، وأرسل رسوله بالهدى ، لصالح البلاد والعباد ، صلى الله
عليه ، وعلى آله وأصحابه الأجماد .

أما بعد : فأقول ، لما كثرت الأقوال والشبه ، والشكوك فى شأن
الاستعارة بالكناية ، وفى بحث الاستعارة التخيلية ، وفى بيان تلازمهما
كثرة ، تكاد أن تلحق الكلام فى حق المرام ، باللغز والأحجية ، لمدافعة
بعضها بعضاً ، ولظلمات حيلولتها بين الألفاظ والمعانى ، ولقد كانت العقول
متحيرة حتى صح أن يقال فى شأنها ، المثل السائر : إني أراك تقدم رجلاً
وتأخر الأخرى (١) ، ألفت هذا الأنموذج ، لحل عقد تلك الشبه ، ولترجيح
تلك الأقوال بعضها على بعض ، مع إلحاقها بأبحاث سنحت للغرض القاصر ،
والفكر الفاتر ، وجعلته مشتتاً على بابين :-

أما الأول : ففى منشأ تلك الأقوال ، وفى ترجيح بعضها على بعض ،
بقدر الوسع والامكان .

أقول لا شك ، بأن كل واحد من الاستعارة بالكناية ، والاستعارة
التخيلية مزال عن أصله (٢) ، وليس مجرى على ظاهره ، والعلم ضرورى ،
بأن المنية فى نحو قولك : ، أنشبت المنية أظفارها بفلان ، ليست كالمنية فى
نحو قولك دنت منية فلان ، فى ظهور الدلالة معلى معناها ، وفى تفهيم المراد
منها للسامع (٣) وأن الأظفار فيه ، ليست كالأظفار فى مثل قولك : ،

(١) تمزى العبارة التى أصبحت مثلاً ، إلى يزيد بن الوليد ، من كتابة إلى مروان بن محمد
حين بلغه عنه تلكوه فى بيعته فقال له « أما بعد : فإني أراك تقدم رجلاً وتأخر أخرى ، فاعتمد
على أيهما شئت والسلام » . أنظر مقدمة أدب الكتاب لابن قتيبة ص ٢٠ ط : ليدن .

(٢) أى أصل معناه اللغوى .

(٣) يرد هذا على بعض البلاغيين المتأخرين ، كالخطيب القزوينى ، الذى يرى أن
لفظ المنية مستخدم فى الحالتين فى معناه الحقيقى . يقول فى كتابه الايضاح (فالمراد بالمنية
فى البيت - أى بيت الهدى - هو الموت لا الحيوان المفترس ، فهو مستعمل فيما وضع له على
التحقيق ص ١٨٠ الايضاح) .

أنشبت السبع أظفاره بفريسته في الدلالة على المرام ، وفي تقريب المعنى إلى الأذهان . فمن هنا نشأت الإشبه والاشتباه ، والالتباس والجيرة ، في فهم المقصود منها .

فهم من قال : إنها مجاز لغوى (١) ، ومنهم من قال بخلاف ذلك (٢) فإن قلت ، هذا الاختلاف ليس واقعاً في محله ، فإن ذلك أمر لغوي ، فليرجع إلى اللغة ، أو إلى العرب العرباء أو ، إلى النقل عن أئمة اللغة ، قلت : أولاً : إن محل النزاع ها هنا ، هو الخالي عما ذكر ، إما للتعذر ، أولاً لقطع النقل عنهم (٣) .

وثانياً أن النقل والسمع ، والتتبع ليست بشرط في آجاد المجازات (٤) ، وإن كانت شرطاً في أنواعها على المذهب المختار .

وكذلك لم يدونوا المجازات تدوينهم الحقائق ، لكونها مبنية على تفاوت المناسبات ، بحسب تفاوت اعتبارات الأذهان ، فكم بينها من تفاوت غير داخل تحت ضبط وحصر وقريب من ذلك قول أهل المعقول ، الدلالة الإلزامية مهجورة في العلوم (٥) جا

وقد ساق الخطيب القزويني هذا الرأي ، معترضاً على السكاكي ، الذي يرى أن لفظ المنية في بيت أبي ذؤيب الهذلي : وإذا المنية أنشبت أظفارها : ألقيت كل تسمية لا تنفع مجاز لا حقيقة والكافيحي يؤيد السكاكي فيما يذهب إليه .

(١) وهذا هو رأي جمهور علماء البيان ، مثل أبي الحسن الرماني ، وأبي الحسن الجرجاني وابن رشيق ، وأبي هلال العسكري ، وابن سنان الخفاجي ، والحامشي شيخ السكاكي والسكاكي أنظر مقدمة تحقيق هذا البحث ص ١٣١ .

(٢) أي أنها مجاز عقل لا لغوي ، ومن الذين قالوا بذلك : الفخر الرازي ، وابن أبي الأصبغ ويحيى بن حمزة العلوي . أنظر مقدمة التحقيق ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) أي عن العرب العرباء

(٤) لأن بعض الأصوليين ، يرون أن المجاز بجميع أنواعه ، موضوع لا مسموع . أنظر : عروس الأفراس للسبكي ص ١٧٩ .

(٥) لأن العلم أخبار آحاد ، وخبر الواحد لا يقيد اليقين إنما الظن .

أنظر الاحكام في أصول الأحكام : لابن حزم ص ط ط الخانجي ..

وإنما لو وجدها هنا شيء مما ذكر ، فهو لا يمنع الاختلاف الناس فيها
لكونه ظنياً ، فلا يقطع الاحتمال . ونظير هذا ، قول أهل الأصول ،
يجوز إحداث قول مخالف لما سبق من الأقوال إذا لم يخالف الإجماع .

(١) فإذا لم يوجد دستور معتمد يرجع إليه ، فيكون حال الناس فيها ، كحال
قوم أنكسرت سفينتهم وسط عباب البحر ، يعوم فيه (١) بنفسه طلباً للخلاص
والنجدة . فإذا انتفش ما ذكر في صحيفة صفاء ذهنك .

أقول : هاهنا بحثان : أحدهما : بحث الاستعارة بالكناية ، فالاستعارة
بالكناية عند الأقدمين من علماء البيان (٢) ، هي الاسم المتروك المرموز
إليه بذكر لازم من لوازمه ، المشهورة شبه ما أريد . وفهم منه عند الاستعمال
بالقرينة بمعناه الأصلي (٣) فخرج عنه الاستعارة التصريحية ، والتجريدية ،
والحجاز المرسل ، فيكون اسم المشبه بلا تحمل فيه ، جارياً في الاستعارة بالكناية
بهذا المعنى ، أقرب إلى مباحث الألفاظ واللغة ، واضبط ، وأما الترك فهو
كثير كالحذف ج٢

فإن قلت : الاستعارة بالكناية كثيرة الدوران ، وهي بهذا المعنى أغاز
فتنافى حسن الاستعارة (٤) ، قلت : لا ثم ذلك ، وإنما يكون أغازاً لو لم
يذكر ، لازم بين من لوازمه ، والمفروض ذكره . ثم إن الاستعارة بالكناية
أبلغ من الاستعارة التصريحية ، فإن الانتقال فيها دائم ، كدعوة الشيء بيئته .

(١) العبارة ناقصة ، وركيكة ولكي يستقيم معناها : فينبغي إضافة كلمة كل واحد ،
قبل فيه .

(٢) يبدو أنه يقصد بذلك علماء البيان ، الذين عاشوا في الفترة ، من منتصف القرن
الثالث الهجري حتى منتصف القرن الخامس ، كابي الحسن الجرجاني . وعبد القاهر ،
والزمخشري

(٣) أي وفهم من هذا التعريف ، أن الاسم المتروك مستعمل في معناه الأصلي .

(٤) هذه العبارة لغتها ركيكة ، وغير واضحة الدلالة ، ويبدو أنه يريد أن يقول : إن
الاستعارة لو كانت أغازاً وتميمه ، لضاعفت قيمتها الجمالية .

فإن قلت فإذا كان الأمر كذلك ، فلم لا تجعل كناية (١) ، وهي أقرب
وتغني عن ارتكاب خلاف الظاهر .

قلت لأجل رعاية وتوجيه كلامهم . ولرعاية الأصل فإن الملزوم أصل ،
ومتبوع ، واللازم فرع وتابع (٢) ، والاعتبار بالأصل أصل (٣) .

والتحقيق أنه لا معنى لاعتبار الكناية المصطلحة هاهنا (٤) ، إلا بامعان
النظر ، وزيادة التفكير ، على ماسيجي من بعد ، إن شاء الله .

فإن قلت ، إنما تم الاستعارة بالكناية هاهنا ، لو أريد بالاسم المتروك ،
الملزوم الحقيقي (٥) ، إذ لا علاقة بين اللازم ، وبين ملزومة الادعائي .

قلت يتم أيضاً ، لو أريد ، بذكر اللازم ملزومة الادعائي ، لقيام قرينة
دالة على ذلك . ويمثل هذا الجواب ، بحجاب عن الاعتراض ، الذي يورد

(١) هذا إذا اعتبرنا المشبه به ، مستعملاً في معناه الحقيقي ، على رأى الخطيب القزويني
فهو في هذه الحالة تشبه الكناية ، التي يعرفها البلاغيون ، بأنها لفظ أطلق وأريد به غير لازم معناه
مع عدم وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصل .

وكان المفروض ، أن تسمى تبعاً لهذا كناية (لكنه لما كان هذا اللازم دل عليه لفظ المنية ،
من السبعية لازماً بطريق الادعاء ، لا بطريق الحقيقة ، فإن اغتيال السبع لا يوجد في المنية ،
فسميت استعارة ، فاشير إلى المعنيين بقولنا استعارة بالكناية ، عروس الأفراح ص ١٥٢) .
وهذا التعليل على رأى الخطيب القزويني ، أما على رأى السكاكي ، فهناك تعليل آخر ، يذكره
لنا صاحب عروس الأفراح ، وموداه ، أنها « إنما سميت بذلك مراعاة للكناية والاستعارة
المصطلح عليها ، على العكس فيما سبق ، فإن المنية استعملت في السبع ، فكانت تسميتها استعارة ،
حقيقية اصطلاحية ، ولما كان كونها استعارة ، غير مقصودة بالافادة ، بل المقصود إفادة
أنها اغتيال السبع ، ذكر فيها لفظ الكناية ، لأن اللفظ استعمل في شيء والمراد إفادة لازمه
ومرد هذا في رأيه ، هو أن السكاكي يرى ، أن الأصل هو استعارة السبع للمنية
لا المنية للسبع فلما عكس في الصورة ، كانت استعارة مكثية عنها .

(٢) الملزوم : أي المشبه به ، أما اللازم فهو المشبه .

(٣) يريد أن يقول ، إن الاستعارة بالكناية ، سميت بهذا الاسم ، لأن المشبه به وهو الأصل
غير مذكور في الكلام ، ولكن كفى عنه ، بذكر لازم من لوازمه .

(٤) أي لا معنى من تسميتها كناية ، بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه ، بين البلاغيين

(٥) أي لو أريد بالمشبه به ، معناه الحقيقي .

على الاسم المتروك ، المسمى بالاستعارة بالكناية . ثم إن مباحث الاستعارة بالكناية إنما هي من مداحض الأفهام ، ومن مزال أقدام أذهان الأنام ، ومن مطارح أفكار الأقوام ، وفيها غموض واعتراضات لا بد من إيرادها ، وحلها ها هنا ، حتى يظهر لك ، حسن وجه المرام عن النقاب ، ظهور الشمس بعد بعد تكشف السحاب .

أخذها : أن الاسم المتروك ليس من باب المحذوف اللغوي ، إذ لو كان منه لجاز ذكره ، كالمحذوف لكنه لا يجوز ، إذ لا يحصل معنى معتد به عند ذكره . ولهذا يقال إنه اسم متروك ، ولا يقال : إنه اسم محذوف ، وأن المتروك ، إنما هو بمحض اعتبار العقل ، فلا يكون اثبات الاستعارة بالكناية بهذه الطريقة ، جارياً على قانون اللغة (١) فيكون مردوداً .

والجواب عنه (٢) : أن المتروك يستعمل كثيراً بمعنى المحذوف ، وكتب الفن (٣) مشحونة به يشهد بذلك من يطالعها . ثم إن المعلوم ها هنا ، عدم ذكر المحذوف ، لا امتناع جواز ذكره . ومن المعلوم ، أن الأول لا يستازم الثاني (٤) لكونه أعم منه . ألا ترى أن المحذوف ، الذي يجب حذفه ، لم يذكر مع جواز ذكره . (٥) .

قال الزنجشیری : إن من المصادر ، ما يضمراً أفعاله ويجعل استعمالها كالشريعة المنسوخة ، كقوله : شكراً ، وكفراً ، وعجباً ، وسبحان الله ، ومعاذ الله وقال أكثر النحاة : من العوامل اللفظية ، أسماء الأفعال ، وبعضهم (٦) هي في التحقيق أسماء المصادر ، السادة مسد الأفعال ، والتقريب ظاهر .

(١) يريد المعترض أن ينفي ، كون الاستعارة بالكناية ، حسب التعريف السابق لها . مجازاً لغوياً . لأن الاسم المتروك ، الذي لم يذكر في الكلام ، مسكوت عنه باعتبار العقل لا باعتبار قوانين اللغة وأن تصور عدم ذكره ، تصور عقلي محض .

(٢) أي اعتراض هذا المعترض .

(٣) يقصد بذلك كتب الفن البياني .

(٤) أي وجود الملزوم ، لا يستوجب ، وجود اللازم .

(٥) فن باب أول ، أن لا يذكر ، المحذوف الذي يمنع جواز ذكره .

(٦) أي وبعضهم يقول .

وأما اعتبار معونة العقل فيها (١) فلا بد منه ، فلا يتأفها (٢) ، فإن كل لفظ ، محتاج في الدلالة على معناه إلى معونة العقل (٣) ، ولولا هي لتمام دلالة عليه .

ثانها : أن اعتبار الاسم المتروك ، هو اعتبار كل اعتبار ، فإن الدلالة على المعنى المراد ، إنما هي بالاسم الآزم ، لا بالاسم المتروك ، فيكون لغواً .

ثالثها : أن الدلالة عليه ، لو كانت حاصلة بالاسم المتروك ، لزم اجتماع دالتين في حالة واحدة ، في كل استعارة بالكناية ، لكن الواقع خلاف ذلك ، بشهادة الفحوى والاستعمال ، فيكون اعتبار الاسم المتروك فيها مردوداً .

رابعها : أن لاعتبار لدلالته عليه (٤) ، عند تحقيق دلالة اسم الآزم عليه لاضمحلالها عنده ، اضمحلال الكوكب عند سطوع الشمس .

خامسها : أنها لو اعتبرت ، لزم من ذلك الاعتبار أحد المحدودين ، إما ترجيح التأكيد على التأسيس ، وإما تأكيد إحدى الدالتين لأخرها ، وكل منهما لم يقل به أحد ، هاهنا . والجواب عن الشبه الأربع (٥) ، : أن الدلالة على المعنى المراد هاهنا ، إنما هي دلالة واحدة ليست إلا ، لكنها إنما هي للاسم المتروك ، قصداً وأصالة ، وللإسم الآزم ضمناً وتبعاً ، فأقاموا التابع مقام المتبوع (٦) ، طلباً للإيجاز ولقصد السلوك ، في أقوى الطريقتين ،

(١) الضمير هنا عائد على الاستعارة بالكناية .

(٢) أى لا يتناقض هذا مع كونها مجازاً لغوياً .

(٣) لأن العقل ، هو الذى ، يعقل معانى الألفاظ ، ويتخذ من اللغة وسيلة لابرار ذلك في أوعبها اللفظية .

(٤) الضمير هنا عائد على الاسم المتروك .

(٥) هذه الشبه الأربع ، يمكن حصرها في شبتين فقط . هما الأولى والثانية ، وأما الباقية فهي تفريع عليهما ، وتفصيل لهما .

(٦) يريد أن يقول إن الدلالة على المعنى المراد في مثل قولنا «أنشبت المنية أطفالها» ، إنما هي أصلاً للاسم المتروك ، أى الأسد الذى شبت المنية به ، وفرعاً للاسم الآزم أى المنية وهذا معنى ، أن الاسم المتروك في الاستعارة بالكناية مستعمل في معناه الحقيقي ، وأن اللازم تابع له في المعنى ، ولكنهم أحلوا التابع محل المتبوع طلباً للإيجاز .

فتأمله حق التأمل لا، حتى يظهر لك أن شيئاً منها لم يتوجه على طريقته (١)،
في الاستعارة بالكناية .

والحاصل أن منشأ الاعتراض ، هو عدم الفرق بين موجب المحاورة ،
بحسب دلالة اللفظ وبين مقتضى العقل بحسب نفسه ، بدون تلك الطريقة ،
كما أن حاصل الجواب عنه ، هو الفرق بينهما ، ولو كان ما ذكره المعارض
صحيحاً ، لما احتج إلى اعتبار اسم اللآزم أيضاً ، فإن الانتقال العقلي ،
إنما هو من نفس اللآزم ، (٢) لا من اسمه بشهادة الوجدان . وهذا الذي ذكرته
من الفرق بينهما ، هو أمر دقيق ومعنى لطيف واعتبار غريب ، اعتبروه
لرعاية مقتضى المحاورة ، وقد غفل عنه المتأخرون (٣) ، من علماء علم البلاغة
فوقعوا في حيص بيص ، وناهو في كيت وكيت ، فليكن هذا على ذكر
منك فإنه ينفع في مواضع كثيرة مشكاة .

سادسها : أن الایجاز هاهنا ، ایجاز قصر ، لا ایجاز حذف (٤) ، فعاد

-
- (١) أي طريقة علماء البيان القدماء . الذين قالوا : إن الاستعارة إيجاز لغوي .
(٢) يقصد بذلك أن الاسم اللآزم ، في الاستعارة بالكناية ، لا يتغير مناه ، لغوياً ، فهو
ثابت على حاله ، لأن نقل الاسم في الاستعارة ، من مناه الحقيقي ، إلى معنى مجازي ، عملية
عقلية ، فهي على حد تعبير عبد القاهر في الدلائل « ليست نقل اسم عن شيء إلى شيء ، ولكن
ادعاء معنى الاسم لشيء ص ٣١٢ دلائل الایجاز » .
وهذا الادعاء ، تصور عقل ، لا لغوي ، ويؤيد المؤلف عبد القاهر في هذا الرأي .
(٣) يبدو أن يقصد بالمتأخرين هنا ، الخطيب القزويني ومن أتوا بعده من شراح التخليص
(٤) الایجاز نوعان : قصر وحذف . والمقصود بالقصر ، تقليل الألفاظ وتكثير المعاني
مثل قوله تعالى :

«ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب» .

أما إيجاز الحذف ، فقد يأتي على أوجه منها مثلاً ، حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه ، كقوله تعالى « وأسأل القرية » أي أهلها . أو حذف الجواب اختصاراً لعدم مخاطب به ،
كقوله تعالى :

«ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله رؤوف رحيم» ، أي لولا ذلك لعذبكم .
أو اسقاط حرف من الكلام ، كاسقاط لا من قوله تعالى « يبين الله لكم أن تضلوا » والمقصود
أن لا تضلوا . أنظر كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ١٦٩ - ١٨٣ ط : صبيح .

الاشكال، والجواب عنه ، أن الإيجاز هاهنا ، هو إيجاز الحذف على ما امر
تحقيقه في مطلع الجواب الأول .

السابع : أن الإيجاز هاهنا ، إذا كان إيجاز الحذف على ما ذكرته ،
كان المناسب للتنبيه على المرام ، أن يقال : الاستعارة بالكناية ، هي الاسم
المحذوف ، لا الاسم المتروك . فلم اختاروا العبارة المحتملة (١) ، وتركوا
العبارة الظاهرة ، في تفهيم مرادهم ، مع أنهم في مقام الإرشاد والتعليم ، لا في
الألغاز والتعمية . والجواب عنه : أن أرباب البلاغة ، لما قصدوا توسيع طرق
إدراك المعاني ، للتيسير (٢) ، مع أن في بعض تلك الطرق نكتا غريبة ، وأسراً
عجيبة ، ودقائق لطيفة ، مخصصة به ، تفوت تلك النكت المطلوبة لولم يكن لها طريق
مخصص بها ، وقصدوا أيضاً ، الأعتام ، بفنائم تلك الأسرار ، والفوز بلذات
تلك الدقائق .

ولمثل هذا ، رتب أرباب المعقول الأشكال الأربعة (٣) المختلفة بالجلال
والخفاء ، في الانتقال إلى المطالب والنتائج . اختاروها تنبيهاً على تلك الأسرار
وكلامهم إنما هو مع من ، يفهم مرادهم منه ، قال تعالى : وأعرض عن الجاهلين (٤)

الثامن : أن الاستعارة بالكناية على الوجه المذكور لو كانت أمراً
لغويًا ، لكان يفهمه أهل اللغة ، حين العرض عليهم ، كسائر اللغويات ،
لكنهم عن فهمها بمراحل ، بلا شبهة ، بل كانوا يعدون التكلم بها بمجزلة
للتراطن ، والتكلم بالعجمية .

(١) أي التي تحتمل أكثر من معنى .

(٢) أي قصدوا ذلك للتيسير .

(٣) وهي صور الاستدلال ، ومعنى الاستدلال ، اكتساب اثبات الخبر للبتدأ أو نفيه عنه
بواسطة تركيب جمل ولهذا صور أربع ، هي الاثبات الكلي ، أو الاثبات البعضى ، أو النفي
الكلي ، أو النفي البعضى ، أنظر مفتاح العلوم للسكاكبي ص ١٨٤ - ٢١٦ .
ويتخير أصحاب منطق أرسطو ، الكلية الموجبة ، أو الجزئية الموجبة . والكلية السالبة ،
أو الجزئية السالبة .

(٤) سورة الاعراف آية ١٩٩ وتمامها «خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين»

والجواب عنه ، أن اللغوى قد يستعمل (١) ، بمعنى المأخوذة من موارد الاستعمالات ، لا بمعنى المسموع منهم ، ولا بمعنى (٢) المنقول عنهم .

ألا ترى أن العلماء يقولون : الحمد في اللغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ، وهو بمعنى (٣) المأخوذة من موارد الاستعمال . والسر في عدم الفهم ، أن دأبهم (٤) ، هو فهم المعاني من الألفاظ ، لا الاشتغال ، بتعريف المفهومات ، ولا بتحديد الأمور (٥) . والتحقيق ، أن بحث الاستعارة بالكناية ، هو بيان الاصطلاح ، وبيان صفة اللفظ ، لا بيان المعنى اللغوى (٦) .

ومثل هذا كثير جداً في العلوم العربية .

التاسع : أن الأمر لو كان كما ذكرته ، لما أنكره كثير من العلماء العارفين باللغات والاصطلاحات ، والجواب عنه ، أن سبب الإنكار هاهنا ، هو الذهول عن سر كلامهم ، وعدم التأمل فيما قصدوه من النكت والدقائق . على ما مر .

(١) أى اللفظ .

(٢) هذه العبارة ، غير صحيحة لغوياً ، ولا مستساغة كذلك ، لأن الصفة ينبنى أن تتبع الموصوف ، في كل شيء ، حتى في التعريف والتنكير ، ولم يحافظ المؤلف على صحة هذه القاعدة هنا ولكي تصبح هذه العبارة صحيحة لغوياً ينبنى أن يقول إن اللغوى قد يستعمل اللفظ ، بالمعنى المأخوذ من موارد الاستعمالات ، لا بالمعنى المسموع منهم ، ولا بالمعنى المنقول عنهم) .

(٣) هذا التعبير غير صحيح لغوياً . وينبنى أن يصحح على النحو الذى أشرنا إليه في التعليق السابق .

(٤) الضمير هنا عائد على اللغويين .

(٥) يؤخذ على العلماء اللغويين أنهم لا يشغلون أنفسهم إلا بتحديد المعاني اللغوية للألفاظ وأن فهمهم لمعاني الألفاظ يقف عندهذا الحد وهذا يعد قصوراً منهم ، لأن للألفاظ معاني أخرى غير المعاني اللغوية ، وهى المعاني الاصطلاحية ، التى يصطلح عليها أصحاب كل علم من العلوم ، أو فن من الفنون وقد يختلف مفهومها من علم إلى علم ومن فن إلى فن .

(٦) يريد أن يقول ، إن هدفه من البحث في الاستعارة بالكناية هنا ، هو تحديد هذا المصطلح وبيانه ، لا الكشف عن معناه اللغوى .

ولذلك أنكر بعض الناس ، حقائق الأشياء ، كما أنكر بعض الحكماء ،
المحسوسات ، والبدسيات بأسرها. على أنك قد عرفت أيضاً أن المقصود ،
هنا ، هو بيان الاصطلاح ، وكشف صفة اللفظ ، لا بيان المعنى اللغوي
ولا مشاحة في الاصطلاح إذا صدر عن غرض صحيح .
وها هنا الأمر كذلك .

العاشر : أن إثبات الاستعارة بالكناية على الوجه المذكور ، اثبات لها بغير
طريق اللغة ، فهل هذا إلا قعقة وتقول ، وتكلم بما وراء المقصود ، فيكون
مردوداً. والجواب عنه ، أنه بيان الاصطلاح . لا اختراع اللغة ، والتكلم
في معناها بالعقل ، على ما فسر تحقيقه مراراً .

الحادي عشر منها : أن العدول في اثباتها إلى الطريق المذكور ، هو
العدول بلا فائدة ، مع ترك الأصل المعين له . والجواب عنه ، أن فائدته ، هي
تصوير طريق اللغة بصورة المعقول (١) ، لكي يكون أقرب إلى القبول ،
فيكون هو في التحقيق ، اثباتها ، باللغة معني .

والاعتبار للمعاني ، لا للصور والمباني . ونظير ذلك ، قول العلماء ،
الأصل في النصوص هو التعليل . وقد عرفت أن التحقيق ، أنه بيان
الاصطلاح ، وليس في شيء من اثبات اللغة بالاستدلال .

الثاني عشر : أن هذا الإثبات ، اثبات الشيء بمثله ، بل بأخفى منه ،
وهو غير جائز . والجواب عنه ، أنه ليس من باب الإثبات في التحقيق ،
وإنما هو تنبيه على المرام . فمن لم ينتبه عليه (٢) ، فهم معرضون عنه .

لقد أسمع لونا ديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي .
ونار لوتفخت بها أضاءت ولكن أنت تنفخ في الرماد. (٣)

(١) وهذا هو رأي عبد القاهر الجرجاني ، في إدراك معنى الاستعارة والكناية يقول «إن
الاستعارة كالكناية ، في أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول ، دون طريق اللفظ من
٢٨٦ دلائل الإعجاز .

(٢) والصحيح لنوياً ، إليه لا عليه .

(٣) أشار المؤلف إلى هذين البيتين في كتابة المختصر في علم التاريخ - ص ٣٤٨ تحقيق

ونعم قول من قال (١) :

ومن البلية عدل من لا يرعوى عن جهله وخطاب من لا يفهم .

الثالث عشر : أن كثرة الشبه المتعارضة هاهنا ، موجبة للتوقف في المطلوب ، فضلاً عن اليقين والجزم به ، فمن أين يحصل لك الوثوق به ، حتى تختار قولهم (٢) فيها ، على قول غيرهم .

والجواب عنه : أنه يحصل لنا من جهة الوجدان ، ومن العثور على مرادهم هاهنا ، بتتبع أقوالهم فيها ، وبالتأمل فيها على سبيل التوجيه والانصاف بدون التعصب والاعتساف ، ومثل هذا جائز في مثل ذلك .

وأما كثرة تلك الشبه ، فلا ينافي ما ذكرنا ، فإنها نشأت من الذهول عن أغراضهم ، ومن التكاثر في التأمل في أقوالهم .

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم (٣) .

فلو كانت كثرة الشبه ، موجبة للتوقف في المطلوب ، لأوجبه في أكثر مسائل العلوم ، إذ لا يخلو عنها (٤) .

روزنتال - ، ولم ينسجها إلى قائل معين . ويبدو أنهما لبعض المتأخرين ، إذ لم يرد لهما ذكر في كتب البلاغيين القدماء ، ولم نعد لهما على أثر في نصوص الشعر العربي حتى القرن الخامس الهجري .

(١) هذا البيت للمتنبى ، من قصيدته ، التي قالها في هجاء « ابن كيغلم » ، ومطلعها :

لهوى النفوس سريرة لا تعلم عرضاً نظرت وغلت أني أسلم .

ويروي في الديوان عن « عيه » بدلا من عن « جهله » .

أنظر الديوان ج ٤ ص ٣١٣ تحقيق البرقوق .

(٢) الضمير هنا عائده على علماء البيان القدماء .

(٣) يرمز هذا البيت للمتنبى ، من قصيدته التي قالها في انطاكيا ، بسبب قتل مهرة وفرسه ، والتي مطلعها : إذا غامرت في شرف مروم فلا تقنع بما دون النجوم .

ويقال إن أخذ معنى هذا البيت ، من قول في تمام لأبي سعيد الضرير ، حين سأله ، لم لا

تقول ما لا يفهم فاجابه : ولم لا تفهم ما يقال الديوان ج ٤ ص ٣١٢ ط : البرقوق .

(٤) لأن أكثر هذه المسائل ، موضع خلاف بين العلماء .

الرابع عشر : ما ذكرت ها هنا ، هو أصل من الأصول ، لا يكفي فيه الظواهر والظنون ، وما ذكرت في بيانه كله ظواهر وظنون ، فلا يكفي فيه والجواب ؟ أن الأصل نوعان : أحدهما قطعي لا يكفي فيه الظاهر والظن ، فإنه لا يفيد اليقين لقوله تعالى : « وإن الظن لا يغني من الحق شيئا (١) » .

ثانيهما : ظني استقرائي ، يكفي فيه الظاهر ، كما في العلوم الاستقرائية ، والأصل المذكور ها هنا ، من قبيل النوع الثاني ، فحصل التقريب بلا شبهه (٢) .

الخامس عشر : أن الاشتغال بأمثال هذه العلوم ، بدعة وعبث . والجواب عنه ، سلمنا أنها بدعة لكنها واجبة ، إذ لا يطلع على أسرار نظم القرآن ، وغرائبه ، إلا بمعرفة أمثال هذه العلوم والاصطلاحات .

وأما فائدة الاشتغال ، بأمثال هذه الاصطلاحات ، فهي نظم القرآن ، على ما ينبغي ، كما ينبغي ، بحيث يحصل به الاطلاع على معناه المفصلي إلى تصديق الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، في جميع ما أجابه ، وهو وسيلة الفوز بسعادة الدارين ، وهو غاية .

قال الله تعالى : مثل هذا فليعمل العاملون (٣) .

وأن الألفاظ واللغات ، والاصطلاحات كلها ألطاف الله تعالى ، وأن التفكير في ألطاف الله ، نظير شكره .

(١) سورة النجم آية ٢٨ .

(٢) تنقسم العلوم حسب أفاقها للمعرفة إلى قسمين ، قسم صادق بالضرورة ، كالبديهيات وقسم غير صادق بالضرورة . إذ يحتمل الصدق والكذب ، ونتائجها ظنية ترجيحية ، كالعلوم التي تعتمد على الملاحظة والتجربة ، والبحوث الاستقرائية ، وعلوم اللغة والبيان من هذا القبيل ، أي هي علوم ظنية استقرائية كما يرى المؤلف .

أنظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٠ ط : الشعب ، ومقدمة كشف الظنون لحاجي خليفة .

ص ١٠ - ١٣ .

(٣) الصافات آية ٦١ .

ولهذا قيل : إن العلماء في محاوراتهم ، ومناظراتهم ، ومطالعاتهم ، يشكرون الله تعالى .

هذا بعض ما سنع لي في توجيه كلامهم (١) ، وتقرير مرامهم ، وإيضاح مقاصدهم . ولقد اقتضت دائرة توسعه الكلام على هذا القدر ، فإن فيه كفاية وتذكيراً لأولي الألباب ، الذين هم جبلوا على قول الحق والصواب ، وعصم طبعهم عن التعصب ، بفضل الله ، يوثيه من يشاء ، من الخير وفهم الخطاب .

«ربنا لاترغ قلوبنا ، بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب (٢)» .

فن أطلع على شيء فيه طغيان القلم ، أو زلة القدم ، فليسعف عنه ، فان الجراد قد يكبو ، وإن الصارم قد ينبو ، وإن الانسان محل التغيير والنسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات . ج٣ . ثم إن طريقهم (٣) ، لما كانت غير مرضية عند السكاكي أعرض عنها ، وأختار غيرها وفسر مطلق (٤) الاستعارة ، فقال : هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه ، وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه ، في جنس المشبه به ، بنصب قرينة دالة على ذلك .

فتقول : رأيت في الحمام أسداً ، وأنت تريد به الشجاع ، مدعياً أنه من جنس الأسد ، فتثبت للشجاع ، ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنس ، مع سد طريق بإفراده بالذكر .

وتقول أيضاً : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، وأنت تريد بالمنية السبع ، بادعاء السبعية ، لها وانكار أن تكون شيئاً غير سبع . فتثبت لها ، ما يخص

(١) الضمير عائد هنا على علماء البيان القدماء .

(٢) سورة آل عمران آية ٣ .

(٣) أي طريقة علماء البيان القدماء في تعريف الاستعارة .

(٤) أي الاستعارة بعامة .

المشبه به ، وهو الأظفار . ثم فسر الاستعارة بالكناية ، فقال : الاستعارة بالكناية ، هي أن تذكر المشبه ، وتريد المشبه به ، بواسطة قرينة دالة على ذلك ، وهي أن تنسب إليه شيئاً من لوازم المشبه به . فتقول مخالب المنية نشبت بفلان ، طاوياً لذكر المشبه به ، وهو السبع جء . ولا يخفى عليك ، أن الاستعارة بمعنى ، الذكر المخصوص ، سواء أكانت مطلق الاستعارة ، أو الاستعارة بالكناية ، هي فعل المتكلم لا صفة اللفظ (١)

ومنه (٢) قولهم ، الاستعارة هي استعمال اسم المشبه في المشبه به ، بواسطة قرينة دالة على ذلك . وكذلك قولهم ، المشبه به مستعار منه ، والمشبه مستعار له ، واللفظ مستعار . فتكون لفظة الاستعارة ، مستعملة عندهم في المعنيين .

فالاستعارة التي نحن بصدددها ، هي : اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي ، بواسطة قرينة دالة عليه .

وهذا ظاهر في الاستعارة التصريحية ، ولا يظهر في الاستعارة بالكناية ، إلا بأن يجعل اسم المنية مرادفاً للاسم السبع ، فيكون اسماً له بهذا التأويل .

فتكون الاستعارة بالكناية ، على هذا التأويل : هي اللفظ الموضوع لمعنى إِدْعَائِي ، مستعملاً فيما شبه به ، بواسطة قرينة دالة عليه .

نحو المنية في قولك ، : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، فإنها اسم للسبع بالتأويل ، قد استعملت في المنية ، الشبيهة بالسبع .

وهذا توجيه كلامه (٣) ، بحسب ما يفهم منه ظاهراً ، فتكون الاستعارة مطلقاً ، اسم المشبه به مذكوراً تحقيقاً ، مستعملاً في المشبه ، لكن ذلك

(١) أي أن المتصرف فيها هو المتكلم ، فهي عملية عقلية لا لغوية .

(٢) أي ومن هذه التعريفات .

(٣) الضمير عائذ هنا على السكاكي .

الاسم في الاستعارة التصريحية ، اسم بحسب قانون اللغة ، بخلافه في الاستعارة بالكناية ، فإنه موضوع للمشبه به بالتأويل (١) ، فيكون للحيوان المفترس اسمان عنده ، أحدهما : سبع . وثانيهما : المنية ، فيكون هذا التقرير ضابطاً ظاهراً ، بخلاف تقرير كلامهم في الاستعارة بالكناية (٢).

لكن فهم ذات المنية ، لا يقتضي في التحقيق استعمال ذلك الاسم ، في غير ماوضع له ، وأما القول ، بأنه موضوع للسبع إدعاء فانه لا يقتضي الخروج عما وضع له (٣) ، فضلاً أن يقتضي الاستعمال في غيره .

فإذا قوله (٤) ، ليس بمعتبر ، وجار على مقتضى المحاورة والاستعمال فلا يلتفت إليه أصلاً . وأما الفهم من الاسم المتروك ، فهو شائع في الاستعمال وجار على قانون اللغة ، وله نظائر لاتعد ، ولا تحصى .

فإذا القول ها هنا ، قولهم (٥) بشهادة المقام ، وفحوى الخطاب .

(١) أى بالادعاء .

(٢) يشرح المؤلف هنا ، تعريف السكاكي للاستعارة ، مبيناً وجه الخلاف بينه ، وبين جمهور علماء البلاغة ، فهو يعرف الاستعارة بعامه ، بأنها اسم المشبه به مذكوراً تحقيقاً مستعملاً في المشبه . المفتاح ص ١٥٦ .

وهذا الاسم ، في الاستعارة التصريحية مستعمل في معناه الحقيقي ، الذي يحدده له المعجم اللغوي ، بينما هو في الاستعارة المكنية اسم للمشبه به بالتأويل . ويترتب على هذا ، أن يكون للمشبه به اسمان ، اسم بحسب قانون اللغة . واسم مجازي ، وضع للمشبه به ادعاء . وبناء على هذا ، فكلمة المنية في قول الهذلي وإذا المنية أنشبت أظفارها « ليست مستعملة في معناها الحقيقي فهي مزالة عن أصل معناها اللغوي . ولكن بعض البلاغيين القدماء يرون أنها مستعملة في معناها الحقيقي ، وليست مزالة عن أصل معناها اللغوي .

لأن عملية ، نقل المعنى في الاستعارة ، من الحقيقة إلى المجاز ، قائمة على الادعاء فهي مجرد تصور عقلي محض . يقول عبد القاهر الجرجاني (لأنه إذا كانت الاستعارة ، ادعاء معنى الاسم ، لم يكن الاسم مزالاً عما وضع له ، بل مقرأً عليه ص ٣٤١ ولائل الاعجاز . . .) وقد تبعه في هذا الرأي ، بعض المتأخرين كالخطيب القزويني .

(٣) أى في أصل اللغة .

(٤) الضمير عائد هنا على السكاكي .

(٥) الضمير عائد على علماء البيان القدماء .

والتحقيق أن فهم ذات المنية ، ومساها من أسمها ، هو فهم المعنى الحقيقي الموضوع له بشهادة اللغة والاستعمال ، بحيث لا سبيل إلى جعله مجازاً أصلاً ، فضلاً أن يكون على سبيل الاستعارة بالكناية ، كما أن فهمها من الاسم المتروك ، هو فهم المعنى المجازى على سبيل الاستعارة بالكناية ، على طريقتهم (١)

فإن قلت كيف يتم هذا الرد عليه ، فلعل مراده غير ما فهمت من ظاهر كلامه . قلت يتم ، فإن الكلام معه ، إنما هو بحسب دلالة كلامه على مراده ، إذ لا سبيل لنا إلى الاطلاع على مراده منه ، بدون دلالة كلامه عليه .

فإن قلت : قد صرح السكاكي في كتابة (٢) ، بأن الاستعارة بالكناية ، هي اسم المشبه به المتروك ، فعلى هذا الإشكال في كلامه ، لاختلاف بينه وبين القوم .

قلت يتوجه الإشكال عليه ، حيث قال في كتابه أيضاً ، المنية في نحو قولك : أنشبت المنية أظفارها ، هي استعارة بالكناية ، فعادت المخالفة بينهما من هذا الوجه (٣) .

وأما القول بأن المرادها هنا ، ذكر المنية ، فتكون الاستعارة بالكناية ، ها هنا ، صفة المتكلم (٤) ، بخلاف ما سبق ، حيث قال هناك ، : الاستعارة

(١) يريد أن يقول إن علماء البيان القدماء ، يفهمون ذات المنية ومساها ، حسب ما يحده المعجم اللغوي لها من معنى ، لكن عندما تصبح اسماً متروكاً في الاستعارة بالكناية لا يفهمون منها إلا المعنى المجازى . وهذا الكلام إذا أخذ ظاهره ، وضح منه أنه لاختلاف ، بين هؤلاء العلماء ، وبين السكاكي في هذا الشأن .

(٢) أى المفتاح في علوم البلاغة .

(٣) بالرغم من اتفاق السكاكي ، مع جمهور علماء البيان القدماء ، في فهم مدلول المنية في الاستعارة بالكناية ، فإنه يختلف معهم في تحديد موضع الاستعارة بالكناية ، في مثل قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، إذ يرى أن موضعها هو المنية ، بينما يرى الجمهور ، أنه الحيوان المقترن ، الذى شهبه به المنية في اغتيال البشر ، ورمز إليه بشئ من صفاته ، وهو الأظفار .

(٤) أى أننا لو سلمنا جدلاً ، بأن المنية في المثال السابق هي الاستعارة بالكناية ، ووافقنا السكاكي ، على رأيه هذا ، لأصبحت الاستعارة تبعاً لهذا ، صفة المتكلم لا فعله . =

بالكناية ، هي اسم المشبه به المتروك ، فليس بتوجيه يقبله الطبع والذوق .

فإن قلت ، فهل عندك وجه في دفع تلك المخالفة والاشكال ، قلت : نعم ، بأحد وجهين ، الأول : أن يحمل قوله المنية استعارة بالكناية على المسامحة ، وعلى إقامة الاسم الظاهر الجلي ، مقام ذلك المتروك الخفي ، تيسيراً وتسهيلاً ، بحيث يكون هو مطمح النظر ، والاعتبار ، وأن يحمل قوله الاستعارة بالكناية ، هي أنها اسم المشبه به المتروك ، على التحقيق وبيان حتمية الحال ، دفعاً للتناقض المتوهم بين كلاميه ، وللمخالفة بينه ، وبين القوم .

والوجه الثاني : أن يكون قوله الاستعارة بالكناية ، هي اسم المشبه به المتروك ، محمولاً على مذهب القوم فيها .

كما يجوز أن يكون قوله المنية ، هي استعارة بالكناية محمولاً على مذهبه فيها ، لكن لا يخفى عليك أن هذا الوجه ، لا يدفع المخالفة ، ولا الاعتراض المشهور الوارد على مذهبه فيها (١) ، وإن كان يدفع التناقض بين كلاميه ، فيكون هو الأول (٢) .

ثم لما كان ، كل واحد من مذهب القوم (٣) ، ومذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ، غير مرضى عند الخطيب صاحب التخليص أعرض عنه ، فقال : الاستعارة بالكناية هي التشبيه المضمرة في النفس يدل عليه اثبات ما يختص بالمشبه به للمشبه ، نحو تشبيه المنية في النفس بالسبع ، استعارة بالكناية ، ونحو اثبات الاظفار المختصة للسبع بالمنية ، استعارة تخيلية (٤) . فلا يكون هنا مجاز لغوي أصلاً ، فاذا لا تغيير ولا تحويل على

= وهذا يخالف مقاله سابقاً ، من أن الاستعارة بالكناية ، هي اسم المشبه به المتروك .

(١) أنظر التعليق رقم (٣) في الصحيفة السابقة .

(٢) أي يؤخذ قوله فيها على المسامحة .

(٣) أي جمهور علماء البيان .

(٤) ونص عبارة الخطيب في ذلك ، هو «قد يضم التشبيه في النفس فلا يصح بشيء»

من أركانه ، سوى لفظ المشبه به ، من غير أن يكون هناك ، أمر ثابت حساً أو عقلاً ، أجرى =

ماقصده ، إلا في ذلك الاثبات (١) ، الذي يكاد أن يكون من قبيل المجاز العقلي (٢) ، بل هو منه ، عند التحقيق ، وإمعان النظر .

والحاصل أن منشأ ، التغير والتبدل (٣) ، هو الاثبات لا مفردات الكلام والألفاظ ، فلما حول التعلق عما هو له إلى غيره ، سمي ذلك التعلق الاثبات المدلول عليه بالهيئة التركيبية استعارة تخيلية ، كما سمي ذلك التشبيه المضمرة في النفس ، الذي يدل عليه الاثبات المذكور ، بفحوى الكلام ، وبشهادة المقام استعارة بالكناية ج٦ . وهذا أيضاً توجيه كلامه (٤) بحسب ما فهم منه ، لكنه في التحقيق هو سراب مطمع ابتداء ، ومؤسس انتهاء . فإن الغرض من نحو قولنا ، أنشبت المنية أظفارها بفلان ، مثل الغرض من نحو قولنا رأيت أسداً في الحمام ، في كون كل واحد منهما مبنيًا على المبالغة في التشبيه ، وعلى دعوى الاتحاد وتناسي التشبيه .

فكما أن ذلك الغرض لا يتم في نحو قولنا ، رأيت أسداً في الحمام ، إلا إذا كان الأسد ، مستعملاً في الرجل الشجاع ، على سبيل الاستعارة ، وكذلك لا يتم ذلك الغرض في نحو قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، إلا إذا كان اسم السبع المتروك ، المرموز إليه ، مستعملاً في المنية على سبيل الاستعارة بالكناية .

ولا شك أن ذلك الغرض ، يفوت على طريقة الخطيب (٥) ، بل هي

= عليه اسم ذلك الأمر ، فيسمى التشبيه استعارة بالكناية ، أو مكنياً عنها ، واثبات ذلك الأمر المشبه استعارة تخيلية الايضاح ص ١٧٦ .

(١) أي اثبات الأظفار للمنية .

(٢) لأن اثبات الأظفار للمنية تصور عقل محض ، قائم على الادعاء ، أي ادعاء أن المشبه عند الخطيب مجازاً عقلياً ، لا لغوياً كما يرى الجمهور .

(٣) أي في المعنى .

(٤) الضمير هنا ، عائد على الخطيب القزويني .

(٥) لأن الخطيب القزويني ، يرى أن الغرض في المثالين ، ليس غرضاً واحداً . إذ يرى أن كلمة الأسد في المثال الأول = الاستعارة التصريحية مستعملة في غير معناها القوي ، وهو لا يختلف مع الجمهور في هذا ، بينما يرى أن كلمة المنية في المثال الثاني = الاستعارة المكنية = مستعملة في معناها الحقيقي .

تقرر (١) عليه بالنقض والإبطال .

وأما طريقة السكاكي فيها ، فهي بمراحل من ذلك الغرض كما ترى .

ثم إن التشبيه في باب الاستعارة ليس مفاداً من الكلام ، وإلا تكون الاستعارة ، كلا استعارة بل هو من قبيل الحالة ، التي بنى الكلام عليها (٢) فيكون التشبيه فيه ، مثل التشبيه في نحو قول النحاة ، ما ولا المشبهتين بليس .

فالظاهر أن الحال ، اشتبهت بالمفهوم عند الخطيب ، كما اشتبه عند السكاكي المفهوم من اسم المنية ، بالمفهوم من اسم السبع المتروك ، المرموز إليه (٣) فإن قلت ، فليكن التشبيه المضمّر المذكور ، من قبيل غرض الكلام ، فيكون مفهوماً بهذا الاعتبار ، فاستقام كلام الخطيب بلا اشتباه .

قلت الغرض المصوغ له الكلام علة الصوغ ، وسوق الكلام ، لامفهوم الكلام ، كالتأديب في نحو قولك ، : ضربت زيداً للتأديب ، فانه علة الضرب لا مدلول الكلام ، ألا ترى أن رد الإنكار في نحو قولك ، : إن زيداً قائم ، هو أمر باعث على إتيان الكلام ، على كيفية مخصوصه مرتب عليه في الوجود كالعلة الغائية ، لا مدلول منه ، وإن سمي هذا معنى ، عند أرباب علم المعاني لكن مرادهم منه ، هو الذي نهتكم عليه (٤).

(١) في نص المخطوط بالكاف ، وهذا خطأ واضح ، ويبدو وأن المؤلف ، لم يستطع أن يتخلص من العجمة ، في نطق مثل هذه الحروف الخلقية .

(٢) الأصل في الاستعارة أنها تشبيه حذف أحد طرفية ، وهي على هذا النحو ، لاتفهم من سياق الكلام ، وتتأبى . ولكن من بناءه على حالة مخصوصة .

(٣) يرى المؤلف ، أن الذي أوقع الخطيب القزويني ، في الخطأ السابق ، هو خلطه بين مفهوم الكلام ، وبين إيرادها على حالة مخصوصة ، فقد فهم الاستعارة ، على أنها تجديد مدلولات بعض الألفاظ ، لآبناء الكلام على حالة مخصوصة ، كما خلط السكاكي ، المفهوم من اسم المنية في المثال المشهور ، «أنشبت المنية أظفارها» .. ، بالمفهوم من اسم الأسد ، لأنها دخلت جنبه فأصبح للأسد ، معنيان ، معنى متعارف عليه ، هو الذي يتصف بالجرأة والبطش ، وشكل الحيوان المعروف ، ومعنى غير متعارف عليه ، وهو الذي يتصف بهذه الصفات ، لأمع تلك الصورة الحيوانية ، بل مع صورة أخرى الايضاح ص ١٦٣ . وبذلك تصيح المنية أسداً .

(٤) أي الغرض المصوغ له الكلام لا المفهوم منه .

فليكن هذا على ذكر منك ، فإنه ينفعك في مباحث علم المعاني ، وفي غيرها أيضاً .

وأما طريقة الأقدمين في الاستعارة ، فهي خالية كما ذكر ، ومبنية على أساس الحق والصواب ، وواضحة لا غبار عليها في التحقيق وإن خفيت جاز على بعض الأذهان لعدم التفكير فيها ، حق التفكير .

إذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلاغرو أن يرتاب والصبح مسفر (١)

فإذا القول قولهم والرأى رأيهم (٢) -

ألا إن رأى الأشعري أبي الحسن ومتبعية في القبيح وفي الحسن .
وإن كان منسوباً إلى الجهل عن قلى لرأى حقيق بالقبول فأعلمن (٣)

(١) أشار السكاكي إلى هذا البيت ، في المفتاح ص ١٣١ - كتاب المعاني - ، ولم ينسبه إلى قائل معين .

(٢) هذا شطر بيت من الشعر ، لم أعثر على بقيته .

(٣) هذان البيتان ، في مدح مذهب أبي الحسن على بن اسماعيل الأشعري (٣٠٣ هـ) ، أحد مؤسسي علم الكلام الإسلامي ، وصاحب الفرقة الإسلامية ، التي تسمى بالأشعرية نسبة إليه . وقد كان في بداية حياته معتزلاً بالتفكير ، ثم اختلف مع أستاذه الجبائي ، في مسألة الصلاح والأصلح . وأصبح من أهل سنة ، المدافعين عن الحديث ، والمتمسكين بأصول العقيدة . واختلف الأشعري وأصحابه مع المعتزلة في مسائل كثيرة ، منها : خلق القرآن ، ووصف الله ببعض الصفات ، والقضاء والقدر ، أو الجبر والاختيار .

وهذان البيتان ، يشران إلى مسألة من المسائل ، التي اختلف فيها الأشعري مع المعتزلة . وهي التقييح والتحمين العقلين ، فالمعتزلة يرون أن العقل الانساني ، هو الذي يقود الانسان إلى الفعل الحسن أو القبيح ، أما الأشعري ، فيرى أن الواجبات كلها سمعية ، وأن العقل الانساني لا يقتضى تقييحاً ولا تحميناً ، وأن الانسان يفعل الخير ، لأنه أمر بذلك ، ويتجنب الشر لأنه نهى عنه . وقد ذكر السكاكي ، هذين البيتين في المفتاح ص ٢١٨ ، ولم ينسبها إلى قائل معين ، وذكرهما المؤلف في كتابة المختصر في علم التاريخ ص ٣٢٧ دون عزوهما إلى قائل معين كذلك .

ويبدو أنها لبعض المتأخرين ، إذ لم يرد لها ذكر ، ضمن الأشعار الكثيرة التي قيلت في مدحه ، وأوردها ابن عساكر (٥٧١ هـ) في كتابة «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري» . وهو من أوفى كتب التراجم التي كتبها المتقدمون عنه أنظر .

١ - تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري تأليف ابن عساكر ط : القدسي بدمشق .

فإن قلت فأنى يكون هذا ، وقد لزم في الاستعارة بالكناية على
 طريقتهما (١) ، اجتماع دالتين ، قصداً على معنى واحد في حالة واحدة . ومثل
 هذا المقام غير مقصود في مثل هذا المقام فيكون مردوداً ، بحسب رعاية حق المقام .
 قلت لا ثم لزوم ذلك ، لاختلاف جهتي الدالتين ، واختلاف حالتيهما
 أيضاً ، على أن في أحدهما ، فائدة ليست في أخرىهما . والتحقق أن المقام ،
 مقام التقوية ، يناسبه اجتماعهما فيه . ويجاب بهذا الجواب ، لو أورد مثل هذا
 الاعتراض ، على الاستعارة بالكناية ، على طريقي السكاكي والخطيب (٢) .
 فإن قلت فهل يكون لنحو قولنا : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، وجه
 عندك ، غير ما ذكر من الوجوه والأقوال . قلت نعم ، بناء على جواز
 تقدير مثل هذا الكلام . كناية باعتبار اللازم والمزوم فيه . كما أوامناً إليه
 فيما سبق (٣) . لكن تلك الأسرار واللطائف ، الكائنة على طريقة القوم ، يفوت بعضها
 على هذا الوجه . فإن قلت ، فهل يجوز أن يكون ، نحو قولنا : « أنشبت
 المنية أظفارها بفلان » ، من قبيل الخجاز العقلي (٤) ، كقولنا : « أنبت الربيع
 البقل » (٥) ، قلت نعم ، لكن يفوت الفائدة المطلوبة من الاستعارة ، فواتها

== ٢ - دائرة المعارف الإسلامية - مادة الأشاعرة .

٣ - مقدمة مقالات الإسلاميين ، تحقيق محي الدين عبد الحميد .

(١) الضمير هنا ، عائدة على القدماء من علماء البيان .

(٢) يرد المؤلف ، على المترض الذي يأخذ عليه تأييده لطريقة القدماء في تعريف الاستعارة
 بالكناية وفهمها ، بالرغم مما فيها من تصور ، إذ يترتب عليها ، أن يكون اللفظ معنيان في حالة
 واحدة ، لكنه يرى أن الأمر ، ليس كما فهم المترض ، لاختلاف نوع الدالتين ، وحالتيهما
 أيضاً . فالمعنى الأول للفظ هو المعنى الحقيقي ، الذي يحدده له المعجم اللغوي ، أما الثاني ، فهو المعنى
 المجازي ، الذي يكتسبه اللفظ ، حين يستعمل في غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة بين معناه الأول
 ومعناه الثاني ، وعلى هذا يعد المعنى الثاني تقوية للمعنى الأول .

ويرى أنه يمكن ، أن يرد بهذا كذلك ، على من يعترض على طريقي السكاكي والخطيب
 في الاستعارة بالكناية .

(٣) أنظر التعليق السابق .

(٤) أي على اعتبار استاد الانشباب للنية .

(٥) يخالف السكاكي أكثر علماء البيان ، في الاستشهاد بهذا المثال ، فأكثرهم يرون =

عن طريقة الخطيب ، على ما عرفت .

مع أنه لا يطرد في بعض الصور (١) . فإن قلت فليقدر هناك إسناد مجازي ، فيطرد في الكل . قلت ذلك التقدير مستغنى عنه ، لا يحتاج إليه معنى الكلام لتامه بدونه .

فإذا قلت : إذا كان نحو قولنا : «أنشبت المنية أظفارها بفلان» ، محتملا للأمر على ما ذكرت ، فهل يمكن التفصيل فيه ، بأن يقال : إذا كان المقام ، مقام المبالغة في التشبيه ، يكون استعارة بالكناية على طريقة القوم .

وإذا كان المقام ، مقام التشبيه على سبيل الخفاء . يكون تشبيهاً مضمراً في النفس ، على ما اختاره الخطيب . وإذا كان المقام ، مقام التكلم بالمجاز في المسند ، يكون مجازاً في المسند على ما اختاره ابن الحاجب ، في نحو : أثبت الربيع البقل ، إلى غير ذلك من الاحتمالات على ما صرح به بعض المحققين ، في نحو : أثبت الربيع البقل ، وفي نحو : حياني اكتحالي بطلعك (٢) قلت لاشك في الامكان ، بل في الوقوع أيضاً ، لكن لا نقول به تقريراً ، لما كان على ما كان ، لاسيما قد ظهر الحق لنا ، في طريقة القوم ، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقوال المفضية إلى زيادة التحير والانتشار ، فان خير الكلام ما قل ودل .

= أنه مجاز عقل ، على اعتبار اسناد الاثبات للربيع لا لله ، بينما يرى هو ، أنه استعارة بالكناية . فالربيع هنا استعارة مكنية عن الفاعل الحقيقي وهو الله ، لأن الملحد الذي لا يؤمن بالله ، يرى أن الاثبات للربيع حقيقة لا مجازاً . أنظر المفتاح ص ١٦٦ ، والايضاح ص ٢١ .

(١) يريد أن يقول ، إننا إذا اعتبرنا قولنا «أنشبت المنية أظفارها بفلان» من قبيل المجاز في الاسناد ، ونفينا كونه : استعارة مكنية ، لضاءت علينا الفائدة المطلوبة من الاستعارة وهي المبالغة في التشبيه ، وإبراز البيان في صورة مستجدة ، كما غفل عن ذلك الخطيب القزويني ، بادعائه أن لفظ المنية ، مستخدم في معناه الحقيقي ، أضف إلى ذلك أنه يستحيل انطياق هذا الحكم ، على كل أنواع المجاز اللغوي ، والاستعارة بنوع خاص .

(٢) أنظر الآراء المختلفة حول هذا في الايضاح ص ١٥ - ٢١ .

الثانى : بحث الاستعارة التخيلية

وهي جعل الشيء للشيء ، كجعل اليد للشمال في قول لبيد :
وغداة ريح قد كشفت وقره إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

وكجعل الأظفار للمنية ٨ ، في قول أبي ذؤيب الهذلي :
وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمه لاتنفع

قال تعالى : واخفض لهما جناح الذل (١) ، فيكون اللفظ ثابتاً في معناه الأصلي ، فلا يكون فيه مجاز بحسب اللغة أصلاً ، بل يكون فيه مجاز بحسب اعتبار التخيل والتوهم (٢).

فإن قلت لو ثبت هذا ، أم من قبيل المجاز في الاسناد في نحو قولك :
أنبت الربيع البقل ، أم هو من قبيل المجاز العقلي ، الذي يحصل بمجرد تصرف العقل ،
بدون اعتبار التركيب ومعناه (٣) . كما قال البعض (٤) ، في نحو قولك :
رأيت أسداً في الحمام ، أن الاستعارة فيه مجاز عقلي لا لغوي . وإن كان
الراجع عند الجمهور ، أنها مجاز لغوي ، دون عقلي . قلت إن ثبت أنه مجاز ،

(١) سورة الاسراء آية ٢٤ .

(٢) أى تخيل أن الشمال يداً ، وللمنية أظفاراً وللذل جناحاً .

(٣) بفرق المؤلف ، بين المجاز في الاسناد ، والمجاز العقلي ، فيرى أن الأول ، يعنى اسناد الفعل أو ماق معناه إل غير فاعله ، أما المجاز العقلي ، فهو مجرد التخيل أو التصور العقلي ، بصورة من الصور ، على غير ما هي عليه في الواقع ، دون مراعاة التركيب .

كأن يتخيل الانسان مثلاً ، أن للشمال يداً ، أو للمنية أظفاراً ، دون أن يفكر في اسناد اليد للشمال أو الأظفار للمنية .

ويبدو أن هذه التفرقة من صنع المتأخرين ، أما القدماء فلم يفرقوا بين المجاز العقلي ، والمجاز في الاسناد ، وقد سوى عبد القاهر بين النوعين ، واطلق المجاز الحكيمى ، على المجاز العقل الذى أنظر أسرار البلاغة ص ٤٣٢ -- ٣٣٤ . ويبدو أنه أول من اخترع هذا المصطلح من البلاغيين أنظر : البلاغة تطور وتاريخ ص ١٨٥ .

فالظاهر أنه من قبيل الأول (١) ، لاتفاق السلف على أنه استعارة ، ولهذا قال عبد القاهر :

ولا خلاف في أن اليد استعارة ، ثم أنك لاتستطيع أن ترعم ، أن لفظ اليد ، قد نقل عن شيء إلى شيء ، وذلك أنه ليس المعنى ، أنه شبه شيئاً باليد (٢) ، فاستعمل اليد فيه على سبيل الاستعارة . كاستعمال الأسد ، في نحو قولك : رأيت أسداً في الحمام ، على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً ، لغرض من الأغراض ، بدلالة معنى الكلام ، وبشهادة فحوى المقام .

فإن قلت فكيف يتم ما ذكرته في الجعل ، الذي هو صفة المتكلم وفعله ، ولو تم ذلك ، فإنما يتصور في تعلق اليد بالشمال ، وهو المدلول عليه ، بالهيئة التركيبية الإضافية . قلت يتم فيه ، فإن المراد من ذلك الجعل ها هنا ، هو ذلك التعلق ، لكنه عبر عنه به عند الأداء ، والحكاية تنبيهاً على أن للمتكلم اعتناء به .

ونظير ذلك ، أكثر من أن محصى ، كقولهم (٣) ، الواو للجمع المطلق ، والفاء للترتيب . قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ، ولهم فيها أزواج مطهرة أن في مطهره فخامة ليست في طاهرة ، وهي الإشعار ، بأن مطهراً طهرهن ثم لما كانت الاستعارة التخيلية مبنية على الاعتبار بذلك التعلق (٤) ، قيل إنها ليست بمجاز لغوى عند السلف .

فإن قلت إذا كان الاعتبار في الاستعارة التخيلية ، نحو قولك : أنشبت المنية أظفارها ، اعتباراً بتعلق الأظفار بالمنية فلم ذكر الانشاب ها هنا . قلت لترشيح (٥) الاستعارة بالكناية ، فإن قلت فلتكن الاستعارة في فعل الانشاب

(١) أى من قبيل المجاز اللغوى .

(٢) أنظر عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ص ٢٨٣ .

(٣) الضمير عائذ هنا على التحاة .

(٤) أى تعلق اليد بالشمال .

(٥) معنى الترشيح في الاستعارة ، هو اقترانها بصفة تلائم المستعار منه .

ولكن تعلق الأظفار بها قرينة لها ، فمن أين يحصل لك رجحان الحكم ،
بأنها استعارة تخيلية .

قلت يحصل لنا ذلك الحكم الراجح ، من شهادة الغرض المصوغ له
الكلام أصالة ، فيكون من قبيل النص الراجح على الظاهر عند التعارض ،
ولذلك فصل بعض أهل الذوق السليم ، والطبع المستقيم تفصيلاً فقال (١) :
إذا كان الغرض الأصلي الواضح الجلي ، هو تشبيه المصدر . بحيث يكون
ذلك الفعل بالعرض والتبع ، فالاستعارة تبعية .

كما في قول الشاعر (٢) :

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة إذا سرى الزوم في الأجنان أيقاظاً
فإن حسن التشبيه بحسب الأصالة ، إنما هو بين هبوب الرياح والقرى ، لا فيما
بين الرياض والصيف ، ولا بين الأيقاظ والإطعام . وإذا كان الغرض الأصلي
من الكلام هو تشبيه أمر بمتعلق الفعل ، بحيث يكون ذكر الفعل على سبيل التبع .

كما في قوله تعالى : «الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه» (٣)
فالاستعارة بالكناية لشيوع تسمية الحبل بالعهد (٤) . وكذا قوله تعالى
«فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون» (٥) .

وإذا كان الأمران على السواء ، كما في نحو قولك : نطقك الحال ،

أنظر الأمثلة على ذلك في الإيضاح ص ١٧٢) ، والمؤلف يرى أن اثبات الأظفار للمنية
استعارة تخيلية ، أما الانتساب ، فهو ترشيع لها . أي إنه لما ذكر للمنية أظفاراً على سبيل
الاستعارة ، أثبت لها ، ما يناسبها من صفات صاحب الأظفار وهو الانتساب .

(١) أنظر المفتاح ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) يورد كثير من البلاغيين ، هذا البيت عند حديثهم عن الاستعارة التبعية دون أن
ينسبوه ، إلى قائل معين . أنظر : المفتاح ص ١٦٢ ، الإيضاح ص ١٧١ ، عروس الأفراح
ص ١٢٦ .

(٣) آية ٢٧ من سورة البقرة .

(٤) أنظر تعليق الزمخشري على هذه الآية في الجزء الأول من الكشاف .

(٥) آية ١١٢ من سورة النحل .

فيجوز حمل اللفظ على كما منهما بدلالة من الآخر ، إذ كل واحد من الشبهين اللذين ، أحدهما : تشبيه الدلالة بالنطق . وثانيهما : تشبيه الحال بالناطق حسن ها هنا . وأما الترجيح لو حصل ، فهو يرجع إلى معونة المقام ، وسوق الكلام .

فقلت لا شك أن بن التخييل والترشيح تشابهاً ، فما المميز بينهما حتى يظهر لنا ، وجه قولنا ، في نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان ، أن الترشيح فيه ليس من باب المجاز ، وأن الأظفار فيه استعارة بالكناية .

قلت الفرق بينهما جلي ، فإن الاستعارة التخيلية هي شرط فهم المعنى المجازي ، وبمنزلة المقوم له ، ولازمه بخلاف الترشيح في المجاز ، فإنه بمنزلة المحسن العرضي (١) له . ثم إن الاستعارة التخيلية على الوجه المذكور (٢) ، لما كانت غير مرضية عند السكاكي ، جعلها مجازاً لغوياً (٣) . وفسرها ، بما لا يتحقق لعناه حساً ولا عقلاً ، بل يكون معناه صورة وهمية محضة ، لا يشوبها شيء من التحقق الحسي أو العقلي ، كلفظ الأظفار ، في قول الهدلي : وإذا المنية أنشبت أظفارها ، فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال ، أخذ الوهم في تصويرها بصورته ، واختراع لوازمها ، فاخترع لها صورة مثل صورة الأظفار المحققة . ثم أطلق لفظ الأظفار على الصورة التي هي مثل صورة الأظفار ، فتكون استعارة تصريحية ، لأنه قد أطلق اسم المشبه به ، وهو الأظفار المحققة على المشبه ، وهو صورة شبيهة ، بصورة تلك الأظفار المحققة ، وقربنة هذه الاستعارة إضافتها إلى المنية ، فيكون

(١) يفرق المؤلف ، بين الاستعارة التخيلية ، وبين الترشيح في المجاز ، في أن الاستعارة التخيلية هي أساس فهم المعنى المجازي ، أما الترشيح فهو مجرد تحمين ظاهري .
وقد تأق الاستعارة التخيلية بدون الترشيح ، لأنها لازمة من لوازم المجاز ، أما الترشيح فغنى عرضي .

(٢) أي في إثبات الأظفار للمنية ، وهذا هو رأى الجمهور .

(٣) لأنه حصرها في لفظ الأظفار لأنى اسناده للمنية .

قوله فيها اضبط ، من غيره ، لكن فيه كثرة من الاعتبارات ، التي لا يدل عليها دليل ، ولا يساعدها استعمال كلام العرب ولا إليها حاجة .

فيكون مسلك غيره فيها ، أحسن وأنسب ، ويساعده الاستعمال ، وفحوى الكلام ، فإذا القول فيها ، هو قول السلف أيضاً ، فإن معنى الكلام يتم باعتبار مسلكهم فيها ، بلا احتياج إلى اعتبار ، طريقته فيها ، ولا يخفى عليك ، رأى الخطيب فيها ، مع رأيهم في التحقيق (١) .

فاشبهه عند السكاكي الاعتبار المجرد الوهمي ، بالاعتبار اللغوي ، بحسب فهم المعنى المستفاد من استعمال كلام العرب ، فلا يكون المعنى فيها جارياً على قانون اللغة ، ومقتضى المحاوره ، والاستعمال فلا يلفت إليه جرح .

الباب الثاني : في بحث تلازمهما : أقول أولاً ؛ : لاشك أن المحاز باب مزال عن أصله ، لا بد له من قرينة ، دالة على المعنى المراد منه ، مانعة عن إرادة خلاف المراد ، لاسيما إذا كان استعارة بالكناية ، فإن أمرها على الاختيار والاختفاء .

وثانياً : أن تلك القرينة ليست مقصودة لذاتها ، بل تكون تابعة لغيرها ، وكل تابع من حيث أنه تابع ، لا يوجد بدون متبوعه ، فظهر مما ذكر أنهما متلازمان (٢) ، على ما هو الظاهر المفهوم ، من قول السلف ، تلازم الهوى مع الصورة ، وتلازم وجود النهار مع الطلوع ، وتلازم الركوة مع النضا (٣) .

(١) يريد أن يقول ، إن رأى الخطيب القزويني ، يتفق مع رأى علماء البيان القدماء ، في فهم الاستعارة التخيلية ، فهو يرى أنها تعنى ، اثبات لازم المشبه إلى المشبه به كاثبات الأظفار للمنية ، في قول الهذلي « وإذا المنية أنشبت أظفارها » .

وهذا هو رأى الجمهور « والقدماء من علماء البيان ، ويؤيد المؤلف هذا الرأى ، ويرفض رأى السكاكي ، لأن فيه تسفهاً شديداً ، وغير جار حل قوانين اللغة ، وأساليبها في التعبير . (٢) أى الاستعارة وقرينتها .

(٣) من معانى الركوة ، الشيء الضعيف أو البالى ، وفي المثل : صار القوم ركوة ، ويضرب هذا المثل في الأدبار وانقلاب الأمور . وأنظر معنى هذه المادة في لسان العرب حر الوار والياء فضل الرأى .

فإن قلت : قد ذكر في الكشاف ، في تفسير قوله تعالى : الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه (١)...، أن في العهد استعارة بالكناية ، وتشبيها ، وأن النقض استعارة لابطال العهد . وهذا أمر محقق عقلا ، فقد وجدت الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية ج ١٠ قلت قد حصل التخيل ها هنا ، من حيث النظر إلى تعلق المعنى الحقيقي بالعهد ، وإن لم تتحقق من حيث النظر إلى المعنى المراد منه ، وقد عرفت أن الاستعارة التخيلية عند السلف ، إنما هي في التعلق في نحو قولك : أنشبت المنية أظفارها بفلان ، فلاينا فيها تحقق معنى حقيقي في الجملة ، فضلا أن يتحقق معنى مجازي ج ١١. فإن قلت : الاستعارة التخيلية ، قد تكون أعم بحسب التحقق من الاستعارة بالكناية ، ولذلك مثل لها السكاكي بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع . قلت قد عرفت أن التلازم بينهما (٢) ، إنما هو على طريقة السلف (٣) وأما التمثيل بذلك فلا اعتبار له عندهم ، ولا هو موجود في استعمالات كلام العرب العرباء ج ١٢ .

فإن قلت : قد وجد في قول أبي تمام الطائي : (٤) .

لا تسقى ماء الملام فأني صب قد استعذبت ماء بكائي .

أما النضا ، فصدر ، من نضا السيف جرده من غمده ، ونضا الخضاب ذهب لونه ، ونضا الماء نشف (أنظر لسان العرب حرف الواو والياء فصل النون) ، فيكون المعنى الذي يتفق وسياق هذه العبارة ، البلى أو الضعف ، ويصبح المعنى الإجمالي لها ، تبعاً لهذا ، هو تلازم وجود الشيء . البال القديم مع البلى أو القدم فالبل أو القدم صفة ملازمة للشيء البال القديم .

(١) آية ٢٧ من سورة البقرة .

(٢) أي بين الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية .

(٣) لأنهم يعتبرون الاستعارة التخيلية ، قرينة الاستعارة بالكناية ، وعلى هذا فهي تابعة لها ، وإلى هذا الرأي يذهب المؤلف .

(٤) من قصيدته في ملح يحيى بن ثابت التي مطلعها :

فدك أتمب أربيت في الغلواء كم تعذلون وأنتم سجراني

أنظر الديوان : ط ص ٢٠ (القصيدة الثانية في باب المديح) ط : دار المعارف بمصر .

ولذلك استهجن عليه (١) لكونها غير ثابتة للاستعارة بالكناية . قلت
أولاً إن ذلك الاستهجان يقوى ماحكينا عنهم ، ولولا ذلك حق لما استهجن
ذلك .

وثانياً : أن اسم العلقم ، أو الحنظل ، استعارة بالكناية لمعنى الملام ،
بادعاء المشابهة بينهما ، فيكون إضافة الماء إليه تخيلاً ، كإضافة الأظفار إلى
المنية ، بناء على أن الحجاز لا يشترط في آحاده السماع على الأصح . فإن قلت
إنما يتم ذلك ، لو كان للحنظل ماء بالفعل ، كالجنح للطائر . قلت هو مجرد
قول ، فيما وراء المقصود ، والاستعمال اتباعاً لمجرد العقل ، وتقليداً للناس ج ١٣
الآ ترى حسن انتظام صدر البيت ، مع ما يليه . وإلى قول الشاعر (٢) :

لا تسقى ماء الحياة بذلة ﴿ بل اسقى بالجزء ماء الحنظل ﴾

والحاصل ، أن الاستعارة التخيلية ، يجب أن تكون قريبة للاستعارة
بالكناية البتة لكونها ، تابعة لها ، وأن الاستعارة بالكناية ، يجب أن تكون
قربيتها تخيلية البتة ، عند السلف بالتتابع والاستقراء ، وهو حجة في مثل
ذلك ، وقد سبق مثله فيما قبل .

والحمد لله على جزيل نواله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد

(١) ولكن الآمدى ، يخالف كثيراً من النقاد في استهجانهم ، لما في هذا البيت من
استعارة ، ولا يرى فيه عيباً . يقول معلقاً عليه (فقد عيب وليس عندي بيب ، لأنه لما أراد أن
يقول : قد استعذبت ماء بكافى جعل ، للملام ماء ليقابل ماء بماء وإن لم يكن للملام ماء على
الحقيقة ، كما قال : عز وجل : وجزاء سيئة سيئة مثلها ، ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة ،
وإما هي جزء عن السيئة ، ومثل هذا في الشعر والكلام مستعمل فلما كان في مجرى العادة أن
يقول قائل : أغلظت لفلان القول ، وجرعته كأساً مرة ، وسقيته منه ، أمر من العلقم ، وكان
اللام ما يستعمل فيه أنتجع على الاستعارة ، جعل له ماء على الاستعارة ، وهذا كثير موجود .
الموازنة ج ١ ص ٢٦١ ط : دار المعارف). وإلى هذا يذهب أبو بكر الصولي . وقد اعترض
ابن سنان الخفاجي على الصولي والآمدى ، وأيد الكثرة الكثيرة من النقاد ، التي تستهجن ما في
هذا البيت من استعارة . أنظر سر الفصاحة ص ١٢٢ - ١٣٥ .

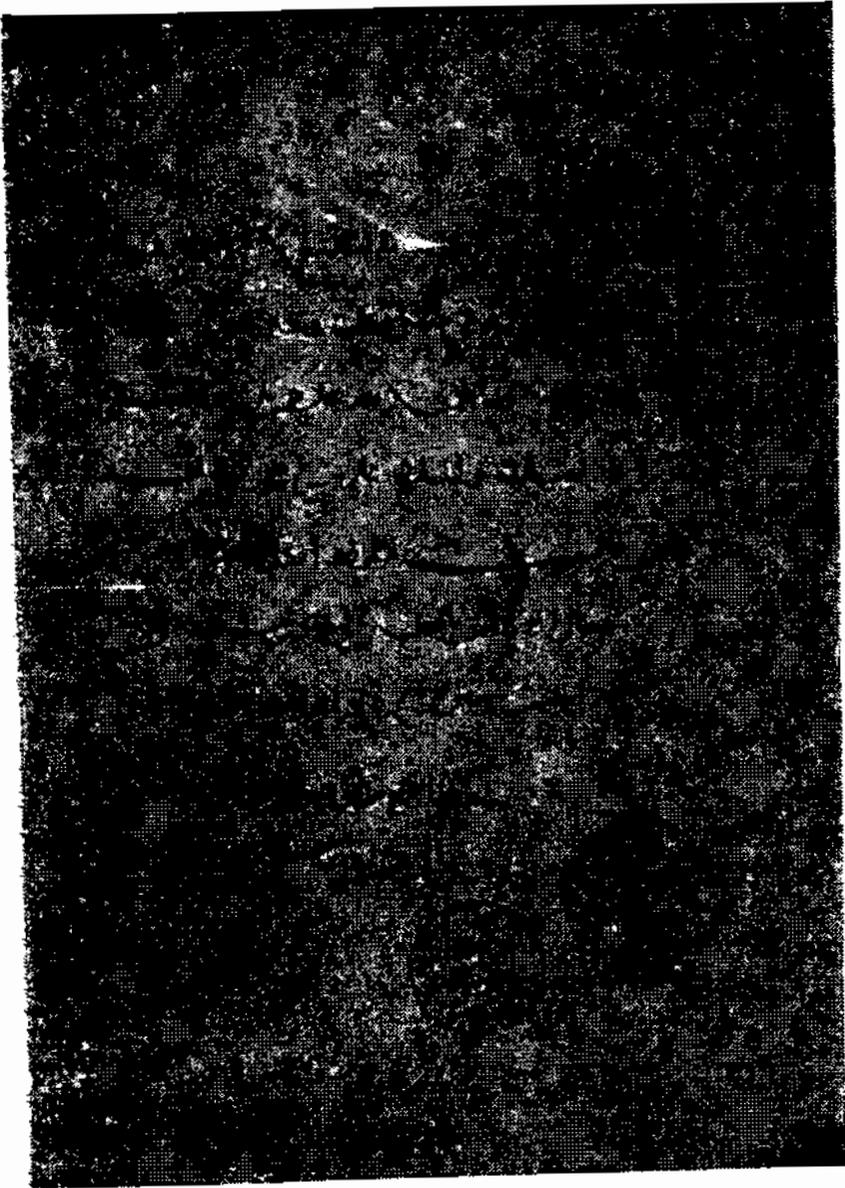
(٢) لم اعثر على قائل هذا البيت .

وآله . قال المؤلف أبقاه الله تعالى ونفع به المسلمين ، حصل الفراغ ، من تأليفه ، في حادى عشر من ربيع أول ، سنة إحدى وستين وثمانمائة ، لعاشر ليلة (١) ، عاقبتها ليلة (١) (مولد محمد صلى الله عليه وسلم .
وكان الفراغ من نسخه ، في يوم الثلاثاء المبارك ، سابع عشرين من شهر رجب الفرد سنة انتهاء املائه .

على يد كاتبه
الفقيه محمد محى الدين الكافيحى

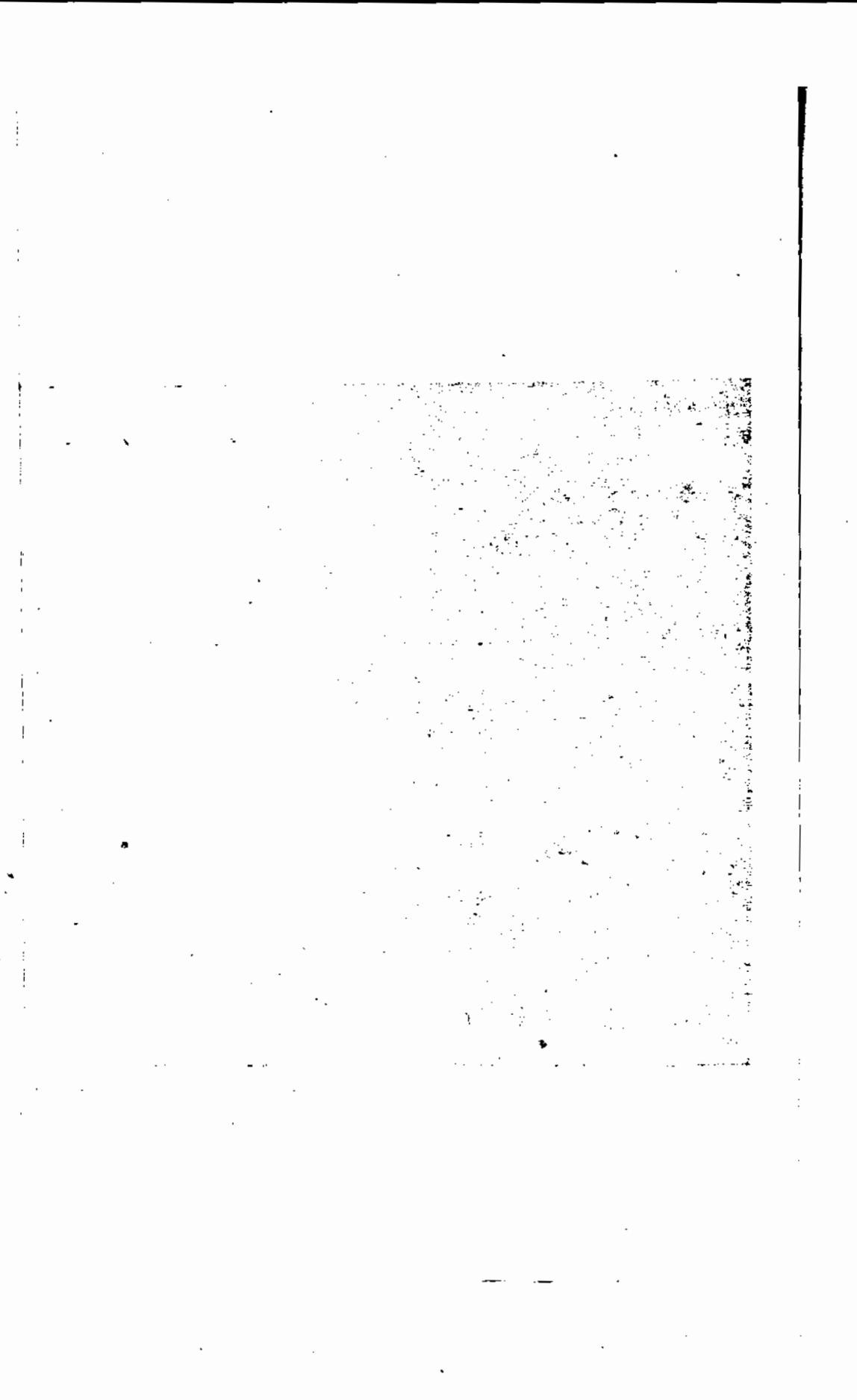
(١) مايزيد الأقواس إضافة من عندنا حتى تستقيم صحة هذه العبارة الغامضة .
والقى تعنى : أنه انتهى من تأليف هذا البحث ، مساء اليوم الذى يسبق ليلة المولد النبوى ،
أى في مساء ١٠ ربيع أول .



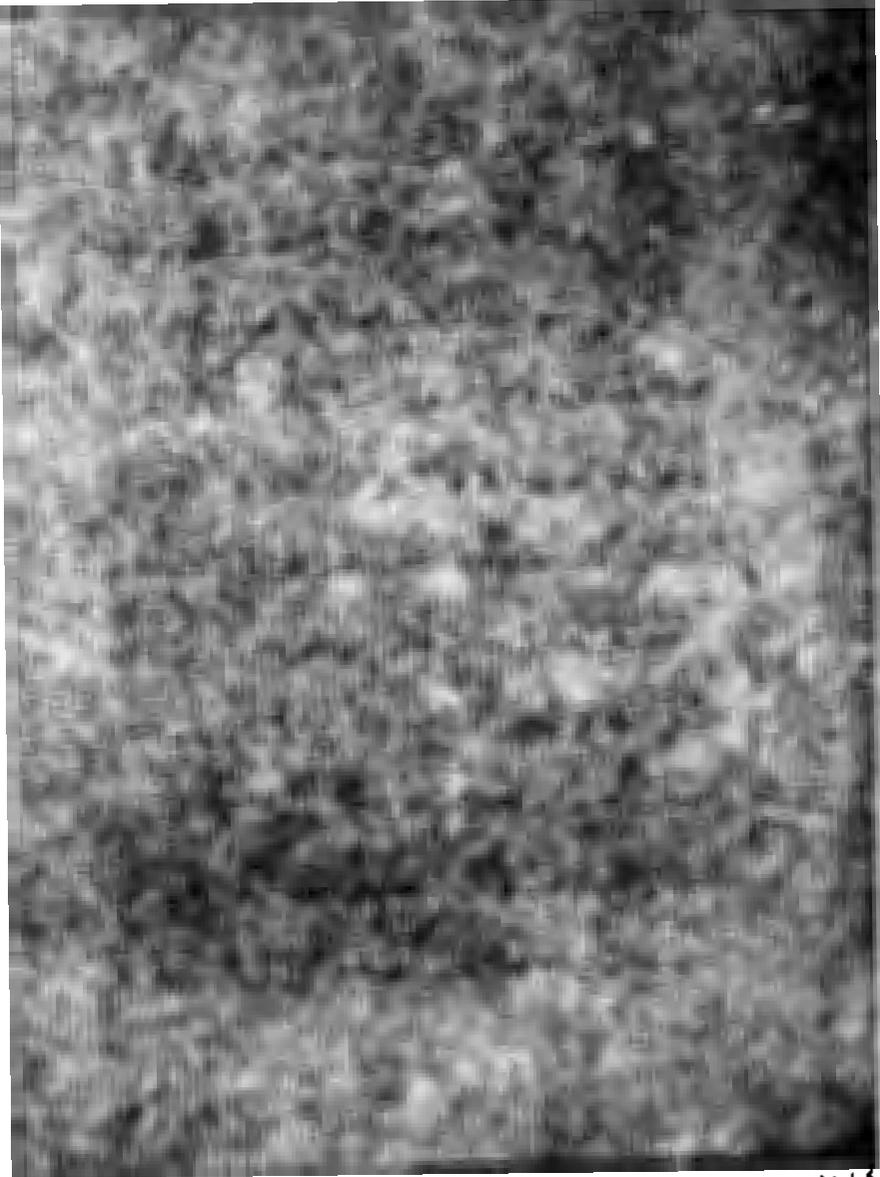


WA
/





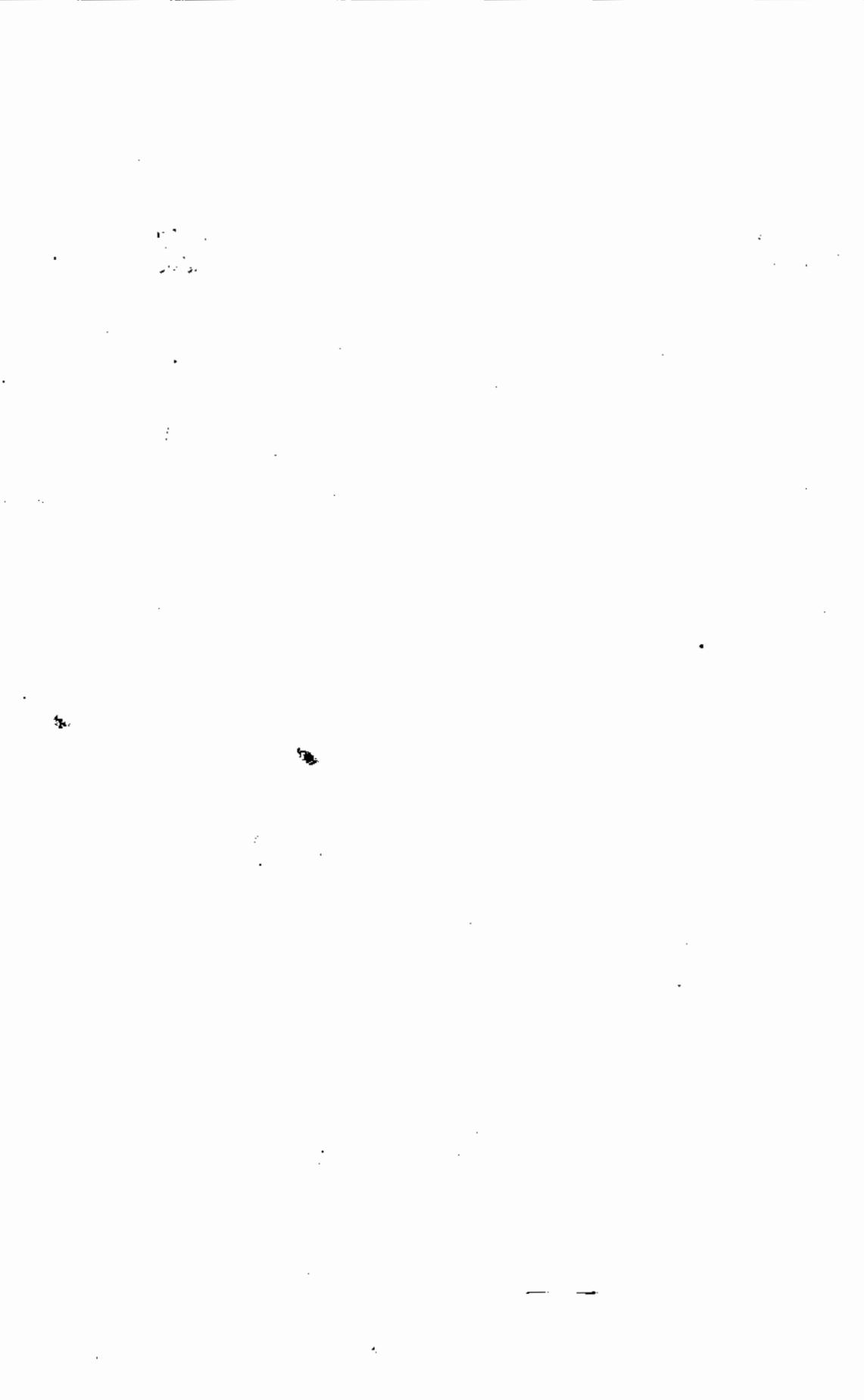




IVK
0







حواشي البحث

- ١ - (ج١) : وفي التعليل بحث بأن أنواع المجازات منضبطة ، فلم يدونوها ، لكونها منضبطة والجواب عنه ، أن هذا التعليل ، جار على ما هو الظاهر المشهور ، عند القوم ، سلوكاً فيما هو المقبول عندهم ، وإن كان الواقع بخلافه .
- ٢ - (ج٢) : فإن قلت فهل يجوز أن تجعل المعنى شرطاً ، لتحقيق صدق هذا المقال ، على سبيل الاقتضاء حوالة على فهم المعنى بحسب اعتبار العقل بالقرينة ، من غير اعتبار دلالة السجع لاصرياً ولا كناية .
- كما في قولهم : اعتق عبدك عنى بألف . قلت لا ثم لهذا ، أى فائدة . وإنه معنى دقيق لطيف لمسلك ، فلو ادعيت هذا ، يكون رأياً رابياً ، و مسألة الاستمارة ، بالكناية ، لكن لا حاجة إلى تكثير الأقوال والآراء ، مع غنى عنه . فإن قلت ، فهل و التمرض للترك في تعريف الاستمارة بالكناية ، إجماع إلى ما أكدته ، قلت نعم : فعلم من هذا أن القول في الاستمارة بالكناية ، لا يزيد على ملازمة هذا الفرق و التحقيق .
- ٣ - (ج٣) : فإن قلت ماتقول فيما ذكر في بيان قوله تعالى ، يد الله فوق أيديهم ، في أن اسم الله استمارة بالكناية ، قلت إنه ليس يقع ، بل الواجب عليه ، وعلى غيره ، أن يصون لسانه عن التكلم ، بمثل هذا الكلام ، وإنه مخالف للإجماع .
- ٤ - (ج٤) : ويقول على كرم الله وجهه ، آياك وما يسبق إلى القلوب انكاره ، وإن كان عندك اعتذاره .
- فإن قلت لما تقول أنت في مثل هذا ، قلت إنه محمول على التشبيه والتخييل .
- قال الزمخشري في تفسيره : أقول بالمعنى تقرير ، أن عقد الميثاق مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كعقده مع الله ، من غير تفاوت بينهما . لقوله تعالى :
- من يطع الرسول ، فقد أطاع الله .
- ٥ - (ج٥) فإذا تأملت هذا التأمل ، يظهر لك الحق هاهنا ، ظهوراً تاماً بحيث لا يبقى ظريب سبيل إليه .
- ٦ - (ج٦) ومن الشواهد على التشبيه المضمرة قول (ابن المعتز) :
- | | |
|--------------------|-----------------------|
| أصبر على مضض الحسو | د فإن صبرك قاتله |
| فالنار تأكل نفسها | إن لم تجد ماتاً كله . |
- و كذلك قول (المتنبي) :
- وإن نطق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم النزال
- وكذا قوله :
- ومن الخير بطن سبيك عنى أسرع السحب في المير الجهام
- ومن الأمثلة على التشبيه المضمرة نحو قولك : علمت زيدا حاماً ، وحسبت بكرأ بجرأ .

٧ - (ج٧) فإن قلت يلزم على طريقتهم بالجمع بين الحقيقة والمجاز ، قلت لا ثم لزوم
لذلك ، فإن اسم المنية ، المذكور حقيقة في معناه ، الموضوع له لغة ، كما أن اسم السبع
المتروك مجاز ، فإن قلت يلزم عنهما تعاند وتدافع ، فإن الاستمارة ، تقتضى المبالغة والإدعاء ،
والحقيقة تقتضى خلاف ذلك . قلت لا ثم لزوم لذلك فإن هذا تفاوت وتعاند ، ورمز إلى
نوع من الطباق .

٨ - (ج٨) : من الشواهد على هذا قول أبي الطيب .
لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
على أنها جمع لها ، أضيفت إلى المنايا وهو المقصود .

٩ - (ج٩) : ألا ترى أنك لو قلت زيد قريبيته بالوجدان ، أن في ذلك القول اعتباراً
من جهة اللغة ، واعتباراً من جهة العقل ، واعتباراً من جهة الوهم ، فأكثر الأقوال على
جهة الاعتبار دلت ، والفضل هو التمييز بينها .

١٠ - (ج١٠) : ونحو ذلك يكون معجزاً للأبصار ، مستفاداً من هذا الكلام على سبيل
الكتابة ، ومن سوق الكلام وفحوى الخطاب .

١١ - (ج١١) : وكذا عند الخطيب ، فله أن يقول إنه ترشيح التشبيه فلا استمارة
هنا أصلاً .

١٢ (ج١٢) : وأما فائدة وضعها بقوله ، التشبيه بالسبع ، فهي التوضيح بما أضمر
بعد الترشيح ، لزيادة الايضاح ولدفع الإبهام والاحتمال .

١٣ - (ج١٣) : ويزيد لما قلت إجماع أهل اللغة والبلاغة ، على لزوم اختراع
الاستمارات الغريبة البدئية ، التي لم يسمع بأعيانها ، لأجل بلاغة اللغة ، وطرف البلاغة ،
والحاصل لزيادة البلاغة ، ابتداء نكت غرائب ، واختراع لطائف عجائب ، يقبل
تلك اللطائف الذهن السليم ، ويرتضيها الطبع المستقيم .

ولذا صار القرآن معجزاً ، لكونه فوق كلام البلغاء والبشر . فرأيت الغرائب ، التي هي
فوق آيات المخلوقات بمثلة .

مراجع التحقيق والنزاسة

- ١ - الاحكام في أصول الاحكام ابن حزم الظاهري ط . الخانجي ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- ٢ - آداب الكتاب ابن قتيبة الدينوري ط : ليدن .
- ٣ - أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني . ط : التجارية .
- ٤ - الأعلام : الزركلي ط : : المطبعة العربية بالقاهرة ١٩٢٧ م .
- ٥ - الايضاح : الخطيب القزويني ط : صبيح ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- ٦ - بدائع الزهور في وقائع الدهور ابن لياس الحنفى ط : دار المعارف بمصر .
- ٧ - بدائع القرآن : زكي الدين بن أبي الاصبع . ط : دار الكتب المصرية .
- ٨ - البلاغة : تطور وتاريخ . شوقي ضيف ط : دار المعارف بمصر .
- ٩ - تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري . ابن عساكر ط : القدس
جدهشق .
- ١٠ - ثلاث رسائل في اعجاز القرآن تحقيق : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ط :
ط : دار المعارف .
- ١١ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة . السيوطي ط : الموسوعات :
- ١٢ - الحركة الفكرية في مصر : عبد اللطيف حمزة ط : الأولى الناشر : دار الفكر
العربي .
- ١٣ - دائرة المعارف الاسلامية الترجمة العربية . ط : الشعب .
- ١٤ - دلائل الاعجاز عبد القاهر الجرجاني ، ط : القاهرة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ١٥ - ديوان أبي تمام ، تحقيق محمد عبده عزام ، ط : دار المعارف بمصر .
- ١٦ - ديوان أبي الطيب المتنبي تحقيق البرقوق ط : الاستقامة بالقاهرة .
- ١٧ - سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي ط : الخانجي ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م .
- ١٨ - شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ط : القدسي .
- ١٩ - الصناعتين : أبو هلال العسكري ط : الثانية صبيح .
- ٢٠ - الطراز : يحيى بن حمزة العلوي ط . دار الكتب المصرية ١٩١٤ م .
- ٢١ - الضوء اللامع : السخاوي ط : القدسي .
- ٢٢ - عروس الأفراح للسبكي على هامش مختصر التفتازاني المسمى بالمطول ط : الأميرية ببولاق
١٣١٨ هـ .

- ٢٣ - علم التاريخ عند المسلمين تأليف : روزنتال ، ترجمة صالح أعل أحمد. الناشر :
المنشي ببغداد .
- ٢٤ - العمدة في صناعة الشعر وآدابه لابن رشيق ونقده تحقيق محي الدين عبد الحميد ،
الناشر : التجاربه بمصر .
- ٢٥ - فن القول ، أمين الخولي ، ط : دار الفكر العربي .
- ٢٦ - القاموس المحيط : مجد الدين الفيروزآبادي ط : البال الحلبي ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٢٧ - قضايا النقد الأدبي والبلاغة : محمد زكي العشماوي ط : دار الكتاب العربي .
- ٢٨ - الكشاف : الزمخشري ط : الهيئة ١٣٤٣ هـ .
- ٢٩ - كشف الظنون عن معرفة أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ط : سعادت (الأولى) .
- ٣٠ - لسان العرب : ابن منظور ط : بيروت .
- ٣١ - معاهد التنصيص (شرح شواهد التخليص) : عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي ط :
الهيئة .
- ٣٢ - مقالات الاسلاميين : أبو الحسن الأشعري ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، ط :
النهضة المصرية .
- ٣٣ - المفتاح في علوم البلاغة : السكاكي ، ط : التقدم بمصر .
- ٣٤ - مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ط : الشعب .
- ٣٥ - منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأورني . عثمان موانق ط : مؤسسة
الثقافة الجامعية .
- ٣٦ - الموازنة بين الطائفتين : الآمدي . ط : دار المعارف بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٣٧ - الوساطة بين المتبذيين وخصومه : أبو الحسن الجرجاني ، ط عيسى البابي الحلبي (الثالثة)